

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٤٧

الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بكستين دي بويتسويرف
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر ويسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ياو شاونجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	فرنسا	السيد ديلاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1917254 (A)



كذلك أغتنم هذه الفرصة لأرحب هنا بالسيد تيبيلي
درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

يشرفني ويسعدني أن أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين
العام (S/2019/454) عن الحالة في مالي، في وقت يشهد فيه
ذلك البلد وقتا عصيبا في عملية السلام التي يقوم بها. جدد
المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي في حزيران/يونيه من العام الماضي
باتخاذ القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، الذي أعرب فيه المجلس عن
نفاد صبره وإحباطه إزاء التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة
في مالي.

ويذكر المجلس أيضا بأن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي
(S/PRST/2019/2) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل قد شدد على
الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس، بما في ذلك فيما يتعلق
بالإصلاحات المؤسسية، وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية
في الشمال، وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية. إن
استمرار استعداد الأطراف الموقعة في الشروع في تنفيذ الاتفاق
يوفر فرصا حقيقية للنهوض بقضية السلام في مالي في الأشهر
المقبلة، على الرغم من التأخيرات المتراكمة والمستمرة.

تجدد مواصلة وتشجيع جهود المساعي الحميدة المهمة
الرامية إلى تعزيز ملكية مالي للاتفاق، وبناء الثقة بين الأطراف.
وقد أرسيت تلك المساعي الحميدة الأساس للتوقيع على اتفاق
السلام، الذي يتمثل أحد إنجازاته في توسيع نطاق تنفيذ الاتفاق
ليشمل الحركات التي تؤيد حاليا الاتفاق، حتى وإن كانت قد
انشقت عن مجموعاتها الأصلية.

لقد أدت ذات الجهود إلى إنشاء فريق داخل البرلمان لرصد
تنفيذ الاتفاق على وجه التحديد. ومن دواعي الأسف عدم
إحراز نتائج فيما يتعلق بإدماج المرأة في هياكل تنفيذ الاتفاق،
بينما ينبغي الترحيب بزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني
في المجال العام. ووافقت هذه المنظمات، في إطار زخم البعثة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت
للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد تيبيلي
درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام
ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق
الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة
S/2019/454، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في
مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف: سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم،
على رئاسة هذه الجلسة، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسفير إندونيسيا
والإشادة به على رئاسته للمجلس خلال شهر أيار/مايو.

(تكلم بالفرنسية)

قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها، سيتم نشرهم تدريجياً في الشمال.

وأحيط علماً وأشيد بالإدماج الفعلي لزهراء ٦٠٠ من مقاتلي القوات المسلحة المالية السابقين في وحداتهم الأصلية بعد أن كانوا قد فروا في أعقاب أحداث عام ٢٠١٢. وما لقوه من ترحيب أخوي من رفقاء السلاح لدى عودتهم إنما يدل على أن المصالحة بين أبناء مالي أمر ممكن.

إن العودة الفعلية للإدارة في الشمال، التي هي ضمان لإعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ستنجح للسكان جني ثمار السلام، وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي.

ولا يمكن أن تُحوّل بارقة الأمل التي تلوح في الأفق إلى فرصة حقيقية دون الإسراع في السيطرة على الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط البلد. إن ما حدث بين ليلة الأحد ويوم الإثنين ٩ و ١٠ حزيران/يونيه في قرية سوبامي - دا في منطقة موبتي، يذكرنا بخطورة الحالة، لا سيما عقب المذابح التي وقعت في قريتي كولوغون - بول يوم ١ كانون الثاني/يناير ووأوغوساغو يوم ٢٣ آذار/مارس في منطقة موبتي نفسها، للأسف. وقامت البعثة المتكاملة بإنشاء عملية أوريكس، تحديداً عقب مأساة أوغوساغو، في إطار ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، بالتنسيق مع عملية كايغندو التي تضطلع بها قوات الدفاع والأمن المالية، في الجزء الأوسط من البلد.

وتقوم عملية الطوارئ هذه على حماية المدنيين وتستند إلى خمس ركائز هي: أولاً، زيادة الدوريات لضمان الحماية المادية للناس من خلال الردع واستباق التهديدات؛ ثانياً، نشر أفرقة التحقيق ودعم الجهاز القضائي التابع للسلطات المالية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب؛ ثالثاً، زيادة الوعي من خلال الاتصالات المستمرة مع المؤسسات والمجتمعات المحلية في وسط مالي؛ رابعاً، التنسيق مع الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي

المتكاملة، على إنشاء مرصد لرصد أعمال المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق، ولا سيما الجمعيات الإقليمية.

دخلت عملية السلام في مالي مرحلة جديدة بتعيين رئيس جديد للوزراء، السيد بوبو سيسسي، في ٢٢ نيسان/إبريل، وتوقيع الاتفاق السياسي في ٢ أيار/مايو بشأن تقاسم الحكم بين الأغلبية الرئاسية وحزب المعارضة الديمقراطي الرئيسي. وتلا ذلك تشكيل حكومة مفتوحة في ٥ أيار/مايو، تضم وزير الخارجية والتعاون الدولي، معالي السيد تيبيلي درامي، الحاضر اليوم، وهو ممثل ممتاز لها. ذلك التطور الذي يعطي الأولوية لتنفيذ الاتفاق يمهّد الطريق أيضاً لإيجاد توافق سياسي أوسع بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن تمديد ولاية الجمعية الوطنية دليل على ذلك الاستعداد للمضي قدماً.

على نفس المنوال، نلاحظ بارتياح أن مجلس الوزراء قد أقر بالفعل مشروع القانون المتعلق بإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية، وأرسل إلى الجمعية الوطنية. كما أن الاتفاق السياسي بشأن الحكم المؤرخ ٢ أيار/مايو ينيط بالحكومة مهمة تنظيم حوار سياسي شامل، بهدف تمكين إجراء المناقشات بين الماليين، لصياغة رؤية مشتركة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البلد. إنني لعلّي ثقة بأن وزير الخارجية، الحاضر هنا اليوم، سيقدم عرضاً أدق لتطور العملية ولأهم جوانبها.

بموازاة هذه التطورات السياسية الهامة، فإن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها وإصلاحها تحرز تقدماً مشجعاً. إذ أنه حتى الآن، هناك ما يقرب من ٤٠٠ ١ من قوات تحالف تنسيقية الحركات الأزوادية التابعة لآلية تنسيق العمليات سيبدأون التدريب على إدماجهم النهائي في قوات الدفاع والأمن المالية. وإذا ما أضفنا إلى تلك القوات ٦٠٠ من زملائهم في آلية تنسيق العمليات في القوات المسلحة المالية، سيصبح لدينا ما يقرب من ٢ ٠٠٠ جندي، سيمثلون نواة

وبالموازاة مع هذه الجهود المبذولة في الوسط، نحافظ على وجود البعثة في الشمال، ولا سيما للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وأغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالعمل المتميز الذي تضطلع به عملية برخان إلى جانبنا.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نأخذ في الاعتبار استئناف عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وقت سابق من هذا العام. ونواصل تطوير دعمنا اللوجستي وفقاً للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ويجري حالياً إنشاء وحدة مخصصة لهذا الغرض غير أن القيود الجغرافية، كما أشرنا في كثير من الأحيان، تعوق فعالية دعمنا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين البعثة وممثلي المجتمع الدولي الموجودين في باماكو - بمن فيهم الجزائر بوصفها رئيساً للوساطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي - يظل أولويتنا الرئيسية. وقد أثبت هذا التنسيق الوثيق قيمته في الأوقات الحاسمة، على النحو المبين في النتائج التي تحققت في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨. ويصحّ ذلك أيضاً بالنسبة للجنة متابعة الاتفاق، التي باتت قراراتها الآن ملزمة، سعياً منها إلى تشجيع المايين على تولي زمام الاتفاق بشكل كامل.

ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم، يهدف عدد من الخيارات التي تم إبرازها في تقرير الأمين العام إلى تعديل تشكيلة البعثة المتكاملة من العناصر المدنية والنظامية بغية زيادة تيسير التنقل. وهذا هو السبب الكامن وراء المقترحات الداعية إلى إعادة انتداب بعض الوحدات المتخصصة، وإمكانية نقل بعض المعسكرات، بدءاً بديابالي، إلى السلطات المالية، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام.

وباتخاذ القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) في حزيران/يونيه من العام الماضي، قام المجلس بتنشيط البعثة المتكاملة من خلال تحديد أهداف واضحة والدعوة إلى سلسلة من التعديلات للاضطلاع

من خلال توسيع المناطق الآمنة؛ خامساً، المشاركة في أنشطة الوساطة من أجل تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي بين أبناء الشعب.

ولا بد من أن تنتهي حلقة العنف المفرغة التي يشهدها البلد حالياً حتى لا يندفع الجميع فيقتصوا من الجناة بأنفسهم. ويجدر التشديد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، أهنئ وأشجع شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة، التي تضطلع بقدر كبير من أعمال التحقيق للثبوت من الحقائق وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى الحكومة، دون أن ننسى الدعم المتعدد الجوانب الذي تقدمه إلى المؤسسات القضائية المالية، ولا سيما الشرطة القضائية المتخصصة.

ومن هذا المنطلق، نرحب بتعيين المدعي العام في موبتي والاعتقالات الأخيرة التي قامت بها الدولة المالية. ونأمل أن الاعتقالات ستتيح محاكمة الجناة في القريب العاجل. كما نرحب بإنشاء الحكومة وحدة تنسيق معنية بجميع المبادرات الأمنية في وسط مالي. إن الوزير الحاضر هنا في المجلس اليوم مسؤول عن إنشائها، وأنا على ثقة من أنه سيُفيدنا بالتفاصيل. وقد اعتمدنا، سعياً إلى تعزيز تلك الجهود، استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة، وذلك عملاً بالإطار الاستراتيجي المتكامل. ومنذ ٢٨ أيار/مايو، ثمّة قطاع عسكري مخصص تحديداً لوسط مالي. وسيكون لهذين العنصرين الجديدين تأثير مضاعف على عملنا في الأيام المقبلة.

وفيما يتعلق بالعناصر النظامية، فقد أصبحنا نتصرف باستباقية أكبر من أي وقت مضى. فقبل بضعة سنوات، كان معظم أفراد البعثة مكلفين بتوفير الحماية لمعسكراتنا. واليوم، انعكست الحالة تماماً لأن ما لا يقل عن ٧٠ في المائة منهم موجودون الآن في الميدان، لا سيما لحماية المدنيين أو حراسة قوافل الإمدادات من خلال مبادرات منسقة مع شركائنا، فلا يبقى إلا حوالي ٣٠ في المائة منهم لحماية مرافقنا.

جميع التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم ونزع سلاح الميليشيات والدخول في حوار مجد مع القبائل من دون تأخير. ولا يمكن استعادة السلام في المنطقة، على المدى الطويل، إلا باستعادة سلطة الدولة ووجودها واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وببذل جهود صادقة لمكافحة الإفلات من العقاب. وستتروح فرنسا مشروع بيان صحفي يتضمن مختلف هذه العناصر لإصداره في ختام هذه الجلسة.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور هام في مواكبة ودعم السلطات المالية في وسط البلد. وأود أن أثنى، في هذا الصدد، على الخطوات الهامة التي اتخذتها البعثة منذ اتخاذ القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) في حزيران/يونيه من العام الماضي. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز دعمها في تلك المنطقة، بما في ذلك المساعدة على إعادة بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين. ويجب علينا كذلك أن نأخذ في الاعتبار أن عمل البعثة لا يُقصد منه أن يكون بديلا عن المسؤولية الرئيسية التي تتحملها السلطات المالية، وأنه لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا استند إلى التزام مضاعف من جانب هذه السلطات. ويجب علينا كذلك أن نكفل تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لتلبية الاحتياجات في الميدان.

ويظل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي في المناطق الشمالية شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في مالي والمنطقة. وقد أحرز تقدم غير مسبوق في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بأحر المطالب التي تقدم بها المجلس في بيانه الرئاسي S/PRST/2019/2 الصادر في نيسان/أبريل. كذلك يشكل الحوار الوطني الجامع الذي سيعقد في المستقبل القريب مؤشرا جيدا فيما يتعلق بإحراز تقدم أساسه التوافق في تنفيذ الحكومة للإصلاحات السياسية والمؤسسية، التي يتصل بعضها بالاتفاق. غير أن التقدم المحرز حتى الآن لا يزال غير كاف إلى حد كبير ويتعين توطيده بسرعة. ولهذا السبب، نشجع الأطراف

بولايتهما. وما قد أصبحت نتائج هذه المبادرة اليوم حقيقة واقعة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، تمر عملية السلام في مالي بمرحلة تحول حاسمة بفضل تلك المبادرة والتزام الأطراف الموقعة على الاتفاق، فضلا عن الشركاء الآخرين الذين أشرت إليهم آنفا. وليست هناك وسيلة أخرى سوى دعم المجلس، من خلال تمديد ولاية البعثة المتكاملة، لتوطيد هذه الإنجازات على المستويين السياسي والأمني كليهما.

وأودّ، مرة أخرى، أن أشكر المجلس على دعمه المتجدد.

الرئيس: أشكر السيد النظيف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ

بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على إحاطته المفيدة جدا وعلى عمله المثالي. كذلك أرحب بوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، السيد تيبيلي درامي، في المجلس. وإنه ليشرفنا أن يكون بيننا هنا، وهذه لفتة مهمة نقدرها له.

وأود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن خالص تعازينا لحكومة

وشعب مالي في أعقاب الهجوم الحسيس الذي ضرب المنطقة الوسطى من البلد مرة أخرى. وستقف فرنسا بقوة إلى جانب مالي في هذه المحنة الجديدة. وأغتنم هذه الفرصة للترحم على جميع المدنيين والموظفين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة الوطنية والدولية الذين فقدوا حياتهم في أعمال العنف الإرهابية والقبلية التي تشهدها مالي، للأسف، بصورة يومية تقريبا.

إن تصاعد أعمال العنف التي تشهدها منطقة وسط مالي اليوم يتطلب منا أن نبذل قصارى جهدنا ونتخذ إجراءات عاجلة، بصفة خاصة لمنع وقوع مذابح جديدة. والسلطات المالية على خط المواجهة في هذا الصدد ونشجعها على اتخاذ

الحفاظ على قدر كاف من المرونة والسرعة في وضعها. أخيراً، سنسعى إلى تعزيز اعتماد ولاية واضحة وواقعية ودقيقة، تمشياً مع التوصيات المقدمة في إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“.

إن مسؤولية المجلس هي مواصلة دعم مالي على طريق السلام، على أساس أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل بديلاً لجهود السلطات المالية، التي لا غنى عنها لقيادة مالي نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتلك هي روح مشروع القرار الذي ستعكف فرنسا على إعداده حتى نهاية هذا الشهر، بالتعاون مع شركائها في المجلس، من أجل تجديد ولاية البعثة المتكاملة. وأرجو أن تظمنوا، سيدي، إلى التزام بلدي الكامل في سبيل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة إلى الممثل التالي، لا أعرف إن كان هذا هو آخر بيان لك في المجلس، السفير دولاتر، لكنني أعرف أنك ستتركنا خلال أيام قليلة. وأنا أتكلم نيابة عن زملائك في المجلس، يجب أن تكون فخوراً بما حققته هنا بتميز وبمهنية عالية. وهنئتك على منصبك الجديد ونتمنى لك كل التوفيق في مستقبلك.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص التنظيف على إحاطته اليوم، ونرحب بوزير الخارجية درامي في المجلس اليوم. ونتطلع بشدة إلى العمل معه ومع حكومة مالي الجديدة.

نجتمع في هذه القاعة، كل ثلاثة أشهر، لنسمع عن كيف أن الحالة الأمنية في وسط مالي آخذة في التدهور. ونسمع عن كيف أن العنف ضد المدنيين تجاوز ما ورد في التقرير ربع السنوي السابق. ونسمع عن كيف أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات الدولية لا تزال هي القاعدة، ونسمع عن مخاوف إزاء امتداد هذه الاضطرابات لترزع استقرار بلدان أخرى في منطقة الساحل.

المالية على اعتماد خريطة طريق مُحدثة، تتمحور حول عدد محدود من الأولويات وترتبط بمواعيد نهائية ملزمة في أقرب وقت ممكن. وأشار بصفة خاصة إلى استمرار عملية مراجعة الدستور ووضع خطة لإعادة نشر القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها في الشمال وإحراز تقدم ملموس في تحقيق اللامركزية والتنفيذ الفعال لمنطقة التنمية الاقتصادية في الشمال. ويجب أن يواصل المجلس تحديد توقعات دقيقة بشأن هذه النقاط الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق من خلال وضع نقاط مرجعية. ويجب أن يكون واضحاً كذلك أن عدم تنفيذ هذه النقاط المرجعية سيكون له ثمن، بما في ذلك احتمال فرض جزاءات.

لا تزال البعثة المتكاملة تضطلع بدور حيوي في استقرار مالي وستواصل القيام بذلك، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/454) والممثل الخاص في إحاطته اليوم. ونرحب على وجه الخصوص بالجهود التي بذلتها البعثة في الأشهر الأخيرة لتعزيز وضعها القوي ولتحسين التنسيق بين مختلف ركائزها والتفاعل مع الفريق القطري، وكذلك التعاون مع غيرها من العناصر الأمنية المنتشرة في الميدان. وأعتقد أن هذه الجهود حظيت بالاعتراف على نطاق واسع.

وفي ظل السياق الصعب الذي نشهده، نعتقد أن تجديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً إضافية، مع الحفاظ على المعايير من دون تغيير، أمر ضروري للغاية. ونود أن نستفيد من ذلك لمواصلة الضغوط الشديدة من أجل تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز عمل البعثة في المنطقة الوسطى، دعماً لجهود السلطات المالية، ولمواصلة بناء شراكات مع العناصر الأمنية الأخرى المشار إليها في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). كذلك نؤيد تأييداً تاماً تنفيذ خيارات إجراء تعديلات في البعثة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، وهو ما من شأنه كفاءة استمرار تعزيز فعالية عمل البعثة. وسنواصل، بطبيعة الحال، تشجيع الجهود الرامية إلى الحد من التهديدات الأمنية التي تواجه البعثة المتكاملة، مع

تقوية أدوات المجلس للاستجابة عندما لا تفي الأطراف الموقعة بالمعايير الرئيسية في الولاية. ويمكن، بل ينبغي ممارسة ضغوط إضافية للتأكيد على أنه سيكون للتقاعس والعرقلة عواقب محددة وملموسة.

ثانياً، لا بد للولاية أن تعزز الأولوية الاستراتيجية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة المتمثلة في دعم تنفيذ الاتفاق مع أولوية استراتيجية ثانية لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في الوسط بشكل سليم، مع التركيز على تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين. ومع ذلك، نتوقع من الحكومة أن تبذل قصارى جهدها في أسرع وقت ممكن في الوسط ليكون ذلك هو الحل الدائم للأمن والحكم للمنطقة ولكل مالي.

ثالثاً، من الضروري التركيز على عملية انتقال طويلة الأجل، أو البقاء في وضع تفاعلي. وكان تعاون البعثة مع الفريق القطري بشأن الإطار الاستراتيجي المتكامل خطوة هامة في هذا الصدد، غير أن هذه الولاية ينبغي أن تزيد من تمكين القيادة المدنية والعسكرية للبعثة للبدء في وضع خطة للبعثة للانتقال والخروج وللكيانات القادرة الأخرى مثل فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة مالي وقوات الأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للقيام بدور أكبر في المهام السياسية والأمن والاستقرار.

أخيراً، فيما يتعلق بالأداء، فإن هذا الواقع السياسي والأمني يتطلب أن تركز البعثة جهودها على اتفاق السلام وفي الوسط. ويجب أن تُبسط هذه الولاية مهام البعثة لتمكينها من القيام بذلك على نحو فعال. ويجب أن تطلب إلى الأمانة العامة زيادة فعاليتها في إعادة القوات ذات الأداء الضعيف وعلاجها والعمل على تزويد البعثة بقوات قادرة ومرنة بأقل قدر من المخاطر. يجب أن تحدد الولاية نماذج في هذا الصدد لضمان أن تتلقى البعثة قوات مدربة ومجهزة بشكل مناسب.

ويجب أن يكون لدى مجلس الأمن الإرادة السياسية والرؤية لتعديل ولايات البعثات نتيجة التحليل القائم على الحقائق.

فخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي وحدها، قُتل ٣٣٣ مدنياً في أعمال عنف قبلي، فيما كانت المجزرة الأخيرة أشد الحوادث فتكا في مالي منذ عام ٢٠١٢. ويشكل ذلك ارتفاعاً حاداً مقارنة بعدد المدنيين الذين قُتلوا في العنف القبلي خلال نفس الفترة المشمولة بالتقرير من العام الماضي، والذي بلغ ٤٣ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ١٤٨ من حفظة السلام في أعمال عدائية منذ إنشاء بعثة حفظ السلام. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للذين جادوا بأرواحهم ولجميع الجنود والمدنيين ولأسرهم الذين يضحون يومياً من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعب مالي. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا الحوادث الأخيرة.

وبالإضافة إلى الاستماع إلى كيف أن الأمور يمكن أن تزداد سوءاً، فإننا نسمع أنه لم يُجرز تقدم يُذكر في التنفيذ بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبعد مرور أربع سنوات على توقيع الاتفاق، يبدو كما لو أن الأطراف والحكومة دائماً على وشك التوصل إلى تفاهم جديد أو خريطة طريق تفضي إلى تحقيق تقدم على صعيد تنفيذ المهام السياسية والأمنية الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق.

وكما قلنا من قبل، فإن الوضع الراهن غير مقبول. وفي اجتماع المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8497) وفي البيان الرئاسي (S/PRST/2019/2) الذي أعقب ذلك، أوضح المجلس عدم رضاه عن أداء الأطراف الموقعة بشأن المعايير المرجعية في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وتجديد ولاية البعثة المتكاملة هو فرصتنا لإظهار هذا الاستياء وإجراء تغييرات على أساس الأدلة والتحليل. وهو أيضاً فرصة لنبين للعالم أن شعب مالي يستحق ما هو أفضل من ذلك. وفي ظل الواقع المؤسف للديناميات السياسية والأمنية في مالي، يجب أن تحقق الولاية الجديدة أربعة أهداف رئيسية: الضغط والتوازن والانتقال والأداء.

أولاً، يجب أن نواصل الضغط على الجماعات المسلحة الموقعة وعلى الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام. وأحد السبل لذلك

وسيكون من المهم استعادة وجود الحكومة في المنطقة للتعامل مع تلك التحديات.

كما أن الحالة الإنسانية المتفاقمة تبعث على القلق الشديد، ويتزايد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ونحث جميع المانحين الخارجيين على تمويل النداء الإنساني في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن نشير إلى أنه عندما يبدو الوضع ميؤوسا منه، لن يكون لدى شباب مالي خيار سوى الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية أو المتطرفة أو الإجرامية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم ضمان ألا تتوقف الجهود المبذولة في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار واستئناف الخدمات الاجتماعية.

ونرحب بجهود باماكو وأصحاب المصلحة السياسيين في مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية الموقعة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونأمل أن تحترم الأطراف بدقة الجدول الزمني لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق فيما يتعلق بإعادة تشكيل قوات الأمن في مالي والقيام بالإصلاحات الإدارية والإقليمية والإعداد لإجراء استفتاء دستوري. وأي تأخير في هذا الصدد لن يزيد إلا من التهديدات ومن هشاشة البلد في مواجهة القوى المزعزعة للاستقرار التي يمثلها الإرهابيون والمتطرفون أيديولوجيا وجماعات الجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، ندعو الزملاء إلى عدم فرض تدابير تقييدية إضافية. ومن المهم السماح لنظام الجزاءات الحالي بإثبات فعاليته. ونعتقد أن وكالات إنفاذ القانون في مالي ستعمل بنشاط أكبر لقمع الأنشطة غير القانونية للأفراد الخاضعين للجزاءات بالإضافة إلى الآخرين ممن يخربون العملية السياسية.

ونحن ندعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تؤدي دورا مهما في تحقيق الاستقرار في البلد. ونرى أن من المهم ألا تقوض فعاليتها. وندعو الزملاء إلى اتباع نهج متوازن للبت في مستقبلها.

ولا يمكننا أن نسمح بانقضاء سنة أخرى لا نكون خلالها أقرب إلى رؤية تقدم بشأن المهام السياسية والأمنية الأساسية للاتفاق. فاتفاق السلام يعالج المسببات الرئيسية للنزاع، وسيكون لتنفيذه تأثير إيجابي على حياة المالبين. ويجب أن نتوقع الشجاعة السياسية من أصحاب المصلحة من جميع الأطراف للعمل معا، والخروج من الوضع الراهن وتحقيق تغييرات إيجابية حقيقية ودائمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بالسيد تيبيلي درامي، وزير خارجية مالي، في جلسة اليوم، ونشكر السيد محمد صالح النضيف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته.

في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا لحكومة مالي وشعبها بشأن المسألة المروعة التي وقعت في قرية سوبانو - كو، حيث قُتل قرابة ١٠٠ من المدنيين الأبرياء نتيجة لاشنباك عرقي وقع في ١٠ حزيران/يونيه. ونأمل أن يتم ملاحقة المسؤولين عن ذلك ومعاقبتهم حسب الأصول. إن هذا الحدث المأساوي، شأنه شأن الهجوم المأساوي على قرية أوغاساغو في آزار/مارس، قد أظهر مرة أخرى حجم وخطورة التهديدات التي يواجهها البلد والمنطقة، وكذلك هشاشتهما في مواجهة القوى المزعزعة للاستقرار التي يمثلها الإرهابيون والمتطرفون أيديولوجيا وعصابات الجريمة المنظمة.

إن تطورات الحالة في مالي بوجه عام مقلقة للغاية. وقد رأينا أن عدد الهجمات الإرهابية على كل من الأفراد العسكريين والمدنيين قد ازداد خلال الأشهر القليلة الماضية. كما تنتشر انتهاكات حقوق الإنسان. وفي وسط مالي، تستمر النزاعات بين الجماعات العرقية والطائفية وتحتدم في بعض الأحيان. ويبدو أن المشكلة هنا ليست مجرد خلافات قائمة منذ قرون بين الرعاة الرحل والمزارعين. ويحاول المتشددون عمدا استمالة السكان المحليين من خلال اللعب على النزاعات القائمة بدهاء.

وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني إشراكا كاملا.

ثانيا، وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الأمنية الحرجة في وسط البلد حيث بلغت مستويات العنف القبلي وعدد الضحايا المدنيين حدا لا يطاق. ولذلك، فإننا ندعو السلطات المالية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى حماية السكان من العنف، واستعادة سلطة الدولة وكفالة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويجب أن يكون نزع سلاح الميليشيات الإثنية وجماعات الدفاع عن النفس ومكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة بحق السكان خلال الأشهر الأخيرة ضمن الأولويات القصوى للسلطات المالية.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتجديد القادم لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ترى بولندا أن دعم تنفيذ الاتفاق لا يزال أمرا بالغ الأهمية وينبغي أن يظل من أهم أولويات البعثة. ولا تزال المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة ووجودها في شمال مالي ضروريين للحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ توقيع الاتفاق.

وفي وسط مالي، ينبغي أن تواصل البعثة تعزيز جهودها الرامية إلى تيسير استعادة الإدارة الحكومية، بما في ذلك دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية وحماية المدنيين. وينبغي أن يقرن ذلك باتخاذ تدابير فعالة واستباقية لمنع شن هجمات محتملة، والمساعدة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية.

ولا يزال دور البعثة في تحقيق الاستقرار والمصالحة في مالي أساسيا على الرغم من صعوبة وخطر السياق الذي تعمل فيه. وعليه، نتطلع إلى المناقشة الهامة المقبلة بشأن تجديد ولاية البعثة. أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للسيد محمد صالح النظيف على قيادته وتفانيه، فضلا عن موظفي البعثة وفريق

إن الحالة في مالي عامل مهم في الأمن الإفريقي ككل. ومع ذلك، من غير المرجح أن يتحقق السلام هناك دون تطبيق الأوضاع في المنطقة. فما فتئت قضية ليبيا تؤدي دورا سلبيا في هذا الشأن. والروابط بين الإرهابيين الذين ينشطون في مالي والمنطقة ككل أصبحت واضحة بشكل متزايد. وفي هذا الصدد، نؤيد الخطوات الملموسة التي تتخذها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونأمل أن يزداد دورها في ضمان الأمن الإقليمي.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد محمد صالح النظيف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في مالي. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بمعمالي السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب مالي للمأساة التي وقعت في قرية سوبانو - كو. هذا الحدث المروع في منطقة موبتي هو أحدث علامة على أن العنف في مالي يخرج عن نطاق السيطرة.

وأود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل - العملية السياسية والحالة الأمنية والتجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، وإذ نسلم بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك من خلال لجنة المتابعة، فإن بولندا تدعو حكومة مالي إلى التعجيل بالتنفيذ الكامل لأحكامه، ولا سيما بشأن إعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين، وإصلاح القطاع الأمني، واللامركزية، وإنشاء منطقة للتنمية في شمال مالي. كما ينبغي أن تكون عملية المراجعة الدستورية تشاورية وشاملة قدر الإمكان لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمثلون مجتمع مالي المتنوع.

ولذلك، فإن من المهم معالجة الأسباب الجذرية والظروف التي أدت إلى هذا الوضع في مالي بما في ذلك، في جملة أمور، غياب سلطة الدولة في بعض أنحاء البلد وسهولة اختراق حدوده، علاوة على الفقر المدقع والاستبعاد وعدم المساواة والآثار البيئية. ومن المهم بالقدر نفسه أيضا الاعتراف بتأثير هذه الحالة في منطقة الساحل وخاصة في ليبيا، لأنها تسهم أيضا في زعزعة استقرار مالي ومنطقة الساحل بأسرها. ونود أن نؤكد أهمية استمرار التشجيع على تعزيز جهود التعاون عبر الحدود بين بلدان المنطقة بغية التصدي لتلك التحديات.

وما تزال الظروف المعقدة تمثل تحديا لأداء العمل الإنساني بصورة فعالة، وينبغي أن تجتهد الاهتمام الذي تستحقه من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لخطة الاستجابة الإنسانية في مالي لعام ٢٠١٩.

وعلى الرغم من هشاشة الوضع، فإننا نشعر بالارتياح للتقدم المحرز حتى الآن في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مالي. ويسرنا أن نعلم من خلال الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص أن تدريب القوات المالية سيبدأ قريبا. وستمكن هذه التطورات الإيجابية من إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في شمال ووسط مالي، ما يؤدي إلى تحسين الأمن في تلك المناطق. ونرحب أيضا بتفعيل فريق التحقيق الوطني التابع للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، الأمر الذي من شأنه التعجيل بتحقيق العدالة والتعافي والسلام.

ثانيا، وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في مالي، تثنى جنوب أفريقيا على الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة في الاضطلاع بولايتها السياسية والأمنية في مالي. وبالتالي فإننا نؤيد توصية الأمين العام بشأن تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

ونحيط علما بخيارات الأمين العام فيما يتعلق باحتمال إجراء تغييرات كبيرة على البعثة وتكييفها، فضلا عن توصياته

الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة للالتزامهم في ظروف تتسم بالصعوبة والتحديات.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي في المجلس اليوم. ويسرنا تمكنه من الانضمام إلينا في مناقشة اليوم، ونتطلع إلى إحاطته في وقت لاحق.

وأود أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الشاملة. وأشكره أيضا وفريقه على العمل الممتاز الذي يؤديه في مالي.

وأود في سياق التطورات الأخيرة، أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعاطفنا مع حكومة مالي وشعبها للأرواح التي فقدت بسبب الحالة الأمنية السائدة في البلد، لا سيما اندلاع العنف في منطقة موبتي في ٩ حزيران/يونيه، حيث لقي بعض الأشخاص حتفهم. ونحث حكومة مالي على التحقيق في تلك الأفعال الفظيعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

سأشدد في بياني اليوم على ثلاث مسائل: الحالة الأمنية والإنسانية في مالي، والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مالي من خلال البعثة المتكاملة، والتطورات المشجعة للغاية في العملية السياسية في مالي.

أولا، لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في شمال مالي ووسطها، على النحو الذي يبيّنه تزايد الهجمات الإرهابية والاشتباكات القبلية والعنف. ومما يثير القلق أيضا تزايد حوادث العنف القبلي التي اجتاحت الأهالي وشردت السكان وأدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية في مالي. وندعو في ذلك الصدد السلطات المالية إلى جمع تلك الطوائف معا لإجراء حوار بينها وتحقيق المصالحة بقيادة شعب مالي وبدعم من المنطقة والمجتمع الدولي.

الوطني الشامل لوضع الصيغة النهائية للدستور، على نحو يجسد الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في اتفاق السلام. وندعو على وجه الخصوص إلى إشراك النساء والأشخاص العاديين في عملية الحوار تلك.

ونرحب بالعمليات التي أُجريت مؤخراً لضمان إنشاء منطقة التنمية الاقتصادية في الشمال، بما في ذلك تقديم التشريعات ذات الصلة إلى الجمعية الوطنية، فضلاً عن آلية التمويل ذات الصلة بغية إنجاز هذه العملية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن اعتماد نهج إنمائي شامل، بما في ذلك رفع مستوى معيشة الشعب المالي وإيجاد فرص العمل، ولا سيما لعمالة الشباب، سيُسهم إلى حد كبير في حل التحديات المعقدة في مالي. إن المؤتمر الوطني الشامل لجميع الأطراف المالية الذي سينطلق قريباً للحوار وإيضاح اتفاق الجزائر وإيصاله إلى كل أبناء شعب مالي وجميع أركانها دلالة على موقف إيجابي جديد فيما بين الماليين - الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب والمجتمعات المحلية. وسيفوز جميع الماليين؛ ولن يكون هناك خاسرون.

وفي الختام، من الواضح أن الحالة في مالي تتطلب الدعم الجماعي للتصدي للتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه البلد. ويجب أن يواصل المجلس تقديم الدعم عن طريق البعثة المتكاملة والجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. فذلك الدعم سيساعد أبناء شعب مالي على تحقيق السلام وقيادة الخطط الإنمائية الذي تتوخاه حكومتهم.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على إحاطته الشديدة بالوضوح والموضوعية. وأودّ أيضاً أن أرحب بحضور وزير الخارجية درامي في المجلس. وإني أتطلع إلى الاستماع إلى ما سيقوله بعد بضع دقائق.

وأودّ أن أبدأ بضم صوتي إلى الآخرين في تقديم خالص التعازي باسم المملكة المتحدة في الوفاة المأساوية لأولئك الذين

بشأن زيادة دعمها في وسط مالي. ومع ذلك، نرى أن أي إعادة تقويم للبعثة يجب أن يسبقها استعراض للحالة الأمنية في مالي بأسرها، بما في ذلك في وسط البلد. وهذا أمر هام لتجنب فراغ أمني من شأنه أن يزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في مالي ومنطقة الساحل بأسرها. ونرى أيضاً أنه يتوقع أن تضطلع البعثة بدور يتجاوز مجرد الدعم الموصى به في وسط مالي. وينبغي تمكينها من طلب القدرات والموارد الإضافية استناداً إلى تقييم دقيق للظروف في الميدان.

ونعرب عن تقديرنا لتعاون البعثة مع القوات الأمنية الأخرى في البلد، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية وبعثات الاتحاد الأوروبي في مالي. لقد ناقش المجلس من قبل التحديات التي تواجهها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية بشأن الترتيبات القائمة مع البعثة بغرض دعم تفعيلها. وتكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن تأييدها لتوصيات الأمين العام بشأن الدعم الذي ينبغي أن تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة.

ثالثاً، وفيما يخص العملية السياسية، يرحب وفد بلدي بتوقيع الاتفاق السياسي بين حكومة مالي والأحزاب المعارضة، الأمر الذي أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وشاملة، فضلاً عن تعيين رئيس الوزراء. إن هذه العمليات السياسية، المرتكزة على حكومة الوحدة الوطنية التي أنشئت مؤخراً وعلى توافق الآراء الناشئ فيما بين أبناء الشعب المالي، تطمئننا جميعاً وتشير إلى أن المسيرة صوب بناء مالي جديدة قد بدأت، وينبغي للمجلس أن يؤيدها. ولذلك يؤمل أن تؤدي هذه التغييرات إلى الاستقرار والسلام المستدام والرخاء لجميع الماليين، على النحو المتوخى في اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وتشجع جنوب أفريقيا الجهات المعنية في مالي على مواصلة الحوار لكفالة تنفيذ اتفاق السلام. ونشجع أيضاً جميع الجهات المعنية في مالي على اغتنام الفرص للمشاركة في المؤتمر

الاقتصادية في شمال مالي، وكما ذكر كل من الممثل الخاص للأمم العام وسفير جنوب أفريقيا، المشاركة المحدية للمرأة في عملية السلام.

ثانياً، إنني أتفق مع جميع المتكلمين السابقين على أن لدينا فرصة الآن، بتحديد الولاية، لمعالجة عدم الاستقرار في وسط مالي الذي تسبب في الكثير من الوفيات المأساوية في الأشهر الأخيرة. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى أن تقوم كل من البعثة وحكومة مالي بالمزيد من العمل في المنطقة الوسطى لإعادة بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين. وتقوم البعثة بدور فريد في المنطقة الوسطى باستخدام مساعيها الحميدة من أجل الحد من التوترات بين القبائل - وهي التوترات التي يُظهر هذا الهجوم الأخير أنها شديدة جداً. ومن جانب الحكومة، تدعو الحاجة حقيقةً إلى استراتيجية سياسية شاملة فعلاً للمعالجة الحالية في المنطقة الوسطى لكفالة فعالية جهودها. ونرى أن الحل الشامل ينبغي أن يشمل نزع سلاح جميع الأطراف المسلحة واستعادة العلاقات السلمية بين القبائل وتنقيح الخطة الأمنية المتكاملة لمناطق الوسط.

ثالثاً، ندرك تماماً الظروف الصعبة التي تعمل فيها البعثة المتكاملة، وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة الهجمات الأخيرة ضد أفراد البعثة المتكاملة في الميدان. وستحتاج البعثة المتكاملة إلى المزيد من التكيف لتصبح أكثر مرونة وقوة وقدرة على الحركة للاضطلاع بولايتها على نحو فعال في ظل هذه الظروف، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/454). وتشيد المملكة المتحدة بالإجراءات التي اتخذتها قيادة البعثة، بمن في ذلك قائد القوة، للقيام بذلك بالفعل، وترحب بزيادة وتيرة العمليات في الأشهر الأخيرة.

وفي الختام، أعتقد أنه ينبغي لنا أن ندرك جميعاً أن البعثة المتكاملة لا يمكن أن تكون حلاً دائماً في مالي، بل هي وسيلة لتحقيق غاية - وسيلة لتحقيق السلام المستدام في مالي. ونرحب

لقوا حتفهم نتيجة المذبحة التي وقعت في منطقة موبتي قبل بضعة أيام فقط. وإنني أتفق تماماً مع السفير الروسي عندما قال إنه لا بد من تقسّم الجناة إلى العدالة. ويبرز ذلك الهجوم المروع تماماً مدى الأهمية التي يكتسبها تكثيف جهودنا الجماعية الرامية إلى المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد بالنسبة للمجتمع الدولي ولحكومة مالي.

إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يتيح فرصة لإحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وأودّ أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث مسائل في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي استخدام تجديد هذه الولاية لتيسير المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد كان ذلك إلى حد كبير هو ما ركزت عليه زيارة مجلس الأمن إلى مالي قبل بضعة أشهر فقط. وفي حين أرحب ترحيباً شديداً بما شهدناه من تقدم منذ تلك الزيارة - إذ ذكر الممثل الخاص للأمم العام على وجه التحديد مشروع القانون المتعلق بإنشاء المنطقة الشمالية للتنمية الاقتصادية، كما تحدّث عن التقدم المحرز في تدريب وإعادة إدماج مقاتلي المعارضة - فإننا نأسف لأن وتيرة التنفيذ عموماً قد تباطأت في الأشهر الأخيرة، ويُعزى ذلك في جزء منه إلى التطورات السياسية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. وتؤيد المملكة المتحدة النداء الذي وجهه ممثل فرنسا للتو بأنه ينبغي أن يخضع أولئك الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام للجزاء المفروضة من قبل المجلس.

ويتيح تجديد الولاية هذا فرصة لإضفاء زخم جديد على العملية من خلال استخدام معايير طموحة يتعين على حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة الوفاء بها. ومن منظور المملكة المتحدة، ينبغي أن تشمل تلك النقاط المرجعية النهوض بالإصلاح الدستوري واللامركزية، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية

من المهم على خلفيتها تقييم التعديلات اللازم إدخالها والدعم الذي تقدمه البعثة لجهود السلام في مالي.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بالدعم المستمر الذي تقدمه البعثة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، ويشجع فريق الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء بوبو سيسسي على المساهمة فيه دون تقصير. وفي الواقع، تكرر كوت ديفوار الإعراب عن اقتناعها بأن تولي زمام اتفاق السلام والمصالحة بقوة على المستوى الوطني وتنفيذه الشامل لا يزالان هما السبيل الوحيد للمضي قدماً من أجل عودة السلام والأمن والاستقرار بسرعة في مالي، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تود كوت ديفوار أن تعرب عن دعمها الكامل لحكومة مالي في رغبتها المعلنة في تنظيم حوار وطني شامل للجميع يمكن استخدامه في استكشاف إمكانية اعتماد حلول توافقية للتحديات العديدة التي تواجه البلد. وينبغي أن يكون للنساء والشباب مكائهم اللائق في هذا الحوار.

وعلى الصعيد الأمني، يتشاطر بلدي الشواغل المتعلقة بالحالة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي. والواقع أن حوادث العنف العشائري، المتكررة والدموية، تقوض أوجه التوازن الاجتماعي وتعرقل الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء والتعايش السلمي فيما بين العشائر. ولهذا السبب، ينبغي لتفانم هذا العنف واستغلاله من جانب الجماعات المسلحة أن يشجع المجلس على تقديم الدعم، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لإعادة نشر الشرطة والمؤسسات القضائية، بهدف تمكين الدولة المالية من أداء مهامها السيادية على نحو كامل.

والحاجة إلى مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وسيسهم نجاح هذه العملية بلا شك في حدوث انخفاض

بالخطوات التي أُتخذت حتى الآن من قبل الحكومة وغيرها من الأطراف المالية والبعثة المتكاملة لتعزيز الاستقرار في مالي، ولكن يمكننا أن نرى من خلال عدم تنفيذ أجزاء كبيرة من اتفاق السلام حتى الآن وتدهور الأمن بسرعة في المنطقة الوسطى أن هناك حاجة إلى عمل المزيد. ويمكن لهذا التجديد لولاية البعثة أن يحفز التقدم نحو سلام أكثر استدامة في جميع أنحاء مالي.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأودّ أيضاً أن أرحّب بحضور معالي السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. وأود أن أثنى على السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى التزامه الشخصي الدؤوب بحل الأزمة في مالي.

وينضم بلدي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الإدانة القاطعة وبأقوى العبارات للمجزرة الجبانة التي ارتكبها المسلحون في قرية سوبامي - دا في منطقة موبتي. وتوجه كوت ديفوار أحرّ تعازيها إلى حكومة مالي وشعبها الشقيق وتكرر تضامنهما معهما في بحثهما المشروع عن السلام والاستقرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحّب بلدي بقرار حكومة مالي بدء التحقيقات لتسليط الضوء على تلك الجرائم الشنيعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة أمام المحاكم الوطنية المختصة.

وترحّب كوت ديفوار أيضاً بتشكيل حكومة مالي التوافقية الجديدة وتؤكد من جديد اقتناعها بأنها ستكون قادرة على الوفاء بتوقعات الشعب المالي.

يوفر لنا تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة (S/2019/454) معلومات عن التقدم المحرز منذ نشر البعثة في مالي. ويلقي الضوء بصفة خاصة على التحديات المستمرة التي

منطقة الساحل، ينبغي النظر في إجراء استعراض للاتفاق التقني من أجل تحسين نوعية الدعم اللوجستي للبعثة وفعاليتها. ويعتقد بلدي أيضا أن أي قرار لإعادة النظر في نطاق البعثة والوسائل المتاحة لها يجب أن يأخذ في الاعتبار العواقب المحتملة على الحالة الأمنية الهشة بالفعل. ولذلك، تحث كوت ديفوار مجلس الأمن على الحفاظ على مستوى تواصله مع البعثة ومواصلة دعمه المتعدد الأوجه إلى حكومة مالي في جهودها لاستعادة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلدي للممثل الخاص للأمين العام، وحث جميع الشركاء الثنائيين والمؤسسين على مواصلة تقديم الدعم للبعثة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أرحب بوزير خارجية مالي، معالي السيد تيبيلي درامي، في قاعة مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى مالي حكومة وشعبا بشأن الهجوم الذي وقع على قرية سوبامي - دا، والذي أسفر عن فقدان أرواح ٩٥ من المدنيين وإصابة كثيرين غيرهم.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته الشاملة.

تقدر إندونيسيا أيما تقدير عمل الممثل الخاص والبعثة في ضمان السلام والاستقرار في مالي. كما نود أن نحبي ذكرى أفراد البعثة الذين سقطوا، ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع الأفراد الذين لا يزالون يخاطرون بحياتهم بالعمل في وضع صعب.

وترحب إندونيسيا بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/454) عن تنفيذ ولاية البعثة وتشيد به. من الواضح أن التقييم الشامل للحالة في الميدان والتوصيات الواردة في

كبير في مستوى العنف وبناء جيش لجمهورية مالي يعمل في خدمة تحقيق السلام والاستقرار.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية - وهي سبب آخر يدعو للقلق - يود بلدي أن يثني على المساعدة المتعددة الأوجه التي تقدمها الوكالات المتخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين. ويجدو كوت ديفوار أمل كبير في أن يتم تعزيز الاستجابات الإنسانية من خلال مبادرات إنمائية اقتصادية واجتماعية تركز، في جملة أمور، على مكافحة الفقر والبطالة، وهما السببان الكامنان وراء انعدام الأمن والاستقرار في أفريقيا بشكل عام.

وتظل البعثة حلقة وصل أساسية في جميع الأشكال الحالية للوجود الأمني في مالي والمنطقة دون الإقليمية. ولذلك، ينبغي أن تستفيد من الدعم المستمر المقدم من مجلس الأمن. ويشكل تكاملها مع القوات في الميدان، أي القوات المسلحة المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية بارخان، والبعثات الأوروبية، ميزة كبيرة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومن ثم، يبدو أنه من الضروري كفاءة تعزيز قدراتها لتمكينها من الرد على الهجمات ضد أفرادها المدنيين والعسكريين وتوقعها على نحو فعال، ومواصلة الاضطلاع بجميع المهام المنوطة بها.

ومن المسلم به أن البعثة لا يقصد بها أن تحل محل القوات المسلحة المالية، ولكن مساهمتها وتعزيز قدراتها ودعم إعادة انتشارها، لا سيما في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد، أمر بالغ الأهمية. وينطبق الأمر نفسه على دعمها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). يكتسي هذا الدعم أهمية بالغة من أجل مكافحة الفعالة للإرهاب واستعادة السلام والاستقرار في منطقة الساحل.

بيد أن كوت ديفوار تعتقد أنه في ضوء القيود التي لوحظت في تقديم الدعم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية

حان الوقت لأن يمسك المليون بزمام مصيرهم، حتى تتمكن الدولة من الوفاء بوعودها للشعب الذي أوكل إليها المسؤولية عن مستقبله، بما في ذلك عن طريق كفالة الأمن وتوفير الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعتقد إندونيسيا أن وجودها في مالي لا يزال بالغ الأهمية من أجل التمكين من إحراز المزيد من التقدم ومنع زيادة تدهور الحالة. ونؤيد تجديد ولاية البعثة حتى تتمكن من توفير اليقين في دعمها لجهود السلام في مالي. ونقدر الموقف المرن على نحو متزايد الذي اعتمدته البعثة. ونتفق على أنه بالنظر إلى تقلب الحالة في مالي، فإن خفض البعثة بشكل كبير أو سحبها ليس هو الطريق الأصوب للمضي قدما. بل ينبغي أن يحدث العكس، أي توفير المزيد من الموارد للبعثة.

ونخطط علما أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل الخاص في وقت سابق، والذي أبرز فيه كون ٧٠ في المائة من الأفراد النظاميين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعملون حاليا في الميدان لتوفير الحماية للمدنيين. وذلك جانب مهم. ويتعين علينا مواصلة تقديم الدعم للبعثة. ونشعر أيضا بأن البعثة يمكن أن تستفيد من ولاية أكثر وضوحا وتقسيم أوضح لأعباء العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري وتعزيز التنسيق مع الكيانات الأمنية الأخرى في مالي، وبالطبع، من توثيق التعاون مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فقد لاحظنا ذلك خلال زيارتنا لمالي ومن خلال التنسيق والتعاون مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأرى أن ذلك أحد الجوانب الهامة التي يجب الإشارة إليها بشكل واضح.

ولا يزال يساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في مالي. ونأسف لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية ونطالب جميع الأطراف بكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

التقرير هي بمثابة مساهمة قيمة في مداولاتنا بشأن مستقبل البعثة عندما تنتهي ولايتها في نهاية هذا الشهر. كما قدمت لنا الزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى مالي في آذار/مارس صورة أوضح بكثير لما يحدث على الأرض، حيث أتاحت لنا الفرصة للاجتماع مع العديد من ممثلي منظومة الأمم المتحدة هناك.

بناء على ذلك، واستنادا إلى التطورات الأخيرة، لدينا عدة نقاط نود أن نتشاطرها مع المجلس. أولا، نرحب بالتطورات الإيجابية في مالي، بما في ذلك تشكيل حكومة توافقية، والتوقيع على اتفاق سياسي بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية في البلد. كما نرحب بالتقدم المحدود وإن كان مستمرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. ويجدوننا الأمل في أن يعمل الزخم السياسي الذي تحقق في الآونة الأخيرة على تسريع إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية. ونحث جميع الجهات المعنية في مالي على العمل معا من أجل إنجاز الإصلاح الدستوري من خلال إجراء عملية تشاورية تشمل الجميع.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا إلا أن نشدد على أهمية ملكية جميع الأطراف لزمام أمور هذه العملية ومشاركتهم فيها، بما في ذلك الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة، وجماعات المعارضة السياسية، والمجتمع المدني. ونثني على الجهود المستمرة الرامية إلى دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية من خلال تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجدوننا الأمل في أن يتم حل أي قضايا عالقة في الوقت المناسب. كما نرى أن السعي لإنشاء منطقة تنمية اقتصادية شمالية لا بد وأن يتم على وجه السرعة كي يتسنى تحسين الأحوال المعيشية للسكان في شمال مالي.

ثانيا، نلاحظ مع القلق الحالة الأمنية في مالي، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إعادة النشر الفعال لقوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها وإعادة بسط سلطة الدولة تكتسي أهمية قصوى. لقد

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم من أجل تحقيق السلام والتنمية في مالي.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي العمل بنشاط على تعزيز عملية السلام والمصالحة في مالي. وينبغي لجميع الأطراف في اتفاق السلام أن تعطي الأولوية لمصالح البلد وشعبه وتفي بالتزاماتها وتتكاتف لتحقيق التنمية وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الحكومة المالية لتعزيز الحوار والمصالحة، كما تقدر التقدم في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وتدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمفاوضات. وينبغي للمجتمع الدولي احترام استقلال مالي وسيادتها وسلامة أراضيها ومساعدتها على تحسين قدراتها في مجالي التنمية الذاتية والحوكمة. وينبغي أن يهدف نظام جزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على مالي إلى دعم العملية السياسية والالتزام الصارم بالولاية التي قررها المجلس.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مالي على تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن عن طريق مساعدة الحكومة على تحسين قدراتها الأمنية وفي مجال مكافحة الإرهاب حتى تتحمل تدريجيا المسؤولية عن الأمن. ويرتبط السلام والأمن في مالي ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية العامة في المناطق المحاذرة. وبناء على ذلك، من الضروري اعتماد تدابير متكاملة وإقامة التعاون الإقليمي للتصدي للأنشطة الإرهابية داخل مالي وفي المناطق المحيطة بها. وترحب الصين بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لكي تتصدى على نحو مستقل للتهديدات الأمنية، مثل الإرهاب الإقليمي. ونشيد بالأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لعمليهما في دعم القوة المشتركة.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي. وعليه أن يواصل مساعدة مالي في بناء أسس اقتصادها لتحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة

ثالثا وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وحدها ستحقق الاستقرار والتقدم في مالي فعلا. لذلك ندعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى دعم تحقيق التنمية المستدامة في مالي، بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد ناقشنا أيضا في وقت سابق اليوم مسألة النزاع. ولا يمكن تسوية النزاع بدون تقديم المساعدة الإنمائية في سبيل معالجة أسباب النزاع الجذرية.

والبلد الآن أمام منعطف بالغ الأهمية. من الأهمية بمكان أن نعرز جميعا تعاوننا لكفالة تحقيق السلام والتنمية المستدامين لمصلحة كافة سكان مالي. ورأيي أنه وفقا للبيانات التي استمعنا إليها حتى الآن، ثمة وحدة اليوم في المجلس. ويجدوني أمل صادق في أن تترجم هذه الوحدة بشكل ملموس إلى مشروع قرار محكم عندما نناقش تجديد ولاية البعثة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب

بمضور معالي السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي الجلسة، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته.

وكما ذكر الزملاء، وقعت قبل بضعة أيام أحداث من العنف القبلي في منطقة موبتي بوسط مالي، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. والصين تشعر ببالغ القلق إزاء تلك التطورات، وتعرب عن تعازيها للحكومة المالية ولأسر الضحايا. ونأمل في أن تتمكن الأطراف المعنية من تسوية خلافاتها عن طريق الحوار لاستعادة الاستقرار في الميدان.

وحاليا تمر عملية السلام في مالي حاليا بمنعطف حرج. فقد بذلت حكومة مالي وشعبها الجهود الدؤوبة لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. والصين تقدر جهود الحكومة والشعب في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، لا تزال مالي لا تزال تواجه تحديات خطيرة، حيث تواصل القوى الإرهابية توسيع نطاق أنشطتها، مما يعيق إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام.

للأمين العام، على إحاطته وعلى التزامه الثابت الذي نعرفه جميعا بتحقيق السلام والمصالحة في مالي.

وأود أيضا أن أرحب بمعالى السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي وأن أشكره على قطعه كل هذه المسافة ليصل إلى نيويورك للمشاركة في مناقشة اليوم.

و للأسف، منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن الحالة في مالي في آذار/مارس (انظر S/PV.8497)، سقط المزيد من أصحاب الخوذ الزرق والجنود الماليين أثناء أداء الواجب، ووقع المزيد من أعمال العنف ضد المدنيين في البلد، وهو ما كان صادما بشكل خاص. وأود أن أحيي ذكرى جميع الضحايا.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لم يتقدم بالسرعة التي كنا نأملها جميعا. ويساور بلجيكا بالغ القلق إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق. وهذا التأخير لا يؤدي إلا إلى تعزيز موقف أعداء السلام، الذين يسارعون بالتنديد بمسار الحوار والحلول التوفيقية بوصفها طريقاً مسدوداً ويدعون إلى العنف كبديل. وقد انتشر ذلك العنف الآن ليصل إلى وسط مالي وامتد حتى خارج حدود البلد. بيد أن بلجيكا بالطبع ترحب بالتقدم المحرز مؤخراً في تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بعملية الإصلاح الدستوري، ندرك مدى أهميتها بل ودقتها. إن بلدي يدرك أنه من أجل التوصل إلى حل وسط يرضي الجميع ويكفل الإمساك بزمام الأمور والمشاركة السلمية، بما في ذلك من قبل النساء والشباب، ومن الأفضل أحيانا استثمار المزيد من الوقت في العملية لتحقيق نتائج قوية، بدلا من فرض مواعيد نهائية تعسفية. وللحوار السياسي الجامع أهمية حاسمة بالنسبة لمالي. ومع ذلك، من الواضح أنه لا يمكن السماح بالإبطاء في تنفيذ الاتفاق.

هذه الجهود والشجاعة السياسية ذات أهمية حاسمة للاضطلاع بإصلاح الدولة، ولكن يجب توسيع نطاقها لتشمل

في أقرب وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يساعد على معالجة المشاكل في مالي من جذورها. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة ومساعدة الحكومة على استثمار المزيد من الموارد في تنمية شمال مالي ووسطها. وتطلع إلى الإنشاء المبكر لمنطقة التنمية الاقتصادية الشمالية حتى يتمكن الناس من العيش والعمل في سلام في أقرب وقت ممكن.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البعثة في الاضطلاع بولايتها. وقد أدت البعثة والممثل الخاص السيد النظيف دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز بناء القدرات في مجال الأمن ودعم عملية السلام في مالي. واستمرار تنفيذ البعثة لولايتها أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وتؤيد الصين التجديد السلس لولاية البعثة، وستشارك بنشاط في المفاوضات ذات الصلة.

وتحیی الصين حفظة السلام في البعثة، وتعرب عن تعازيها لأسر من جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب. وما فتئت الأمانة العامة والبعثة تعملان بنشاط على تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. ويجدون الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز عملها لكفالة توفير الإمدادات والمعدات اللازمة لتنفيذ الولاية والحماية الأمنية.

والصين من كبرى البلدان المساهمة بقوات في البعثة. إذ ينتشر أكثر من ٤٠٠ من حفظة السلام الصينيين حاليا في البعثة ويضطلعون بالدعم الطبي والخدمات الهندسية والمهام الأمنية، في جملة أمور أخرى. وقد نالت قدرتهم على الاضطلاع بمهامهم الإشادة على نطاق واسع. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم شعب مالي بثبات في سعيه إلى تحقيق السلام والتنمية والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مالي.

السيد بيكستين دي بويتسويرف (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر السيد النظيف، الممثل الخاص

تكون شاملة قدر الإمكان، وأن تأخذ في الحسبان جميع أبعاد الصراع. وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أنه ينبغي للولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تعزز الحوار بين أبناء مالي في وسط البلد، وأن تركز بوجه خاص على حماية المدنيين، دعماً للمسؤولية الرئيسية لسلطة الدولة.

في الختام، إن أبناء شعب مالي هم وحدهم القادرون على حسم الأمور، ويجب على الأمم المتحدة أن تدعمهم في جهودهم.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على إحاطته. واسمحو لي أيضاً أن أرحب بمعالي وزير الخارجية درامي لانضمامه إلينا في جلستنا هذه.

في البداية، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن العملية السياسية وعملية السلام. ونرحب بالتشكيل السريع لمجلس الوزراء الجديد، ونأمل في اتباع نهج نشيط للغاية إزاء المسائل الملحة جداً. ومن المهم أن تحافظ الحكومة الجديدة على الزخم الدينامي في عملية السلام التي تطورت خلال العام الماضي. وبما أن حكومة مالي هي المسؤولة في المقام الأول عن إحراز تقدم في الإصلاحات الرئيسية، على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، مع تحقيق نتائج ملموسة للسكان، فإننا نعول كثيراً على إحراز تقدم في هذا الصدد.

يقدم التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/454) صورة مختلطة. ويعترف بإحراز بعض التقدم، وهو محق في ذلك، ولكن في الوقت نفسه يوضح أن هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم أكثر وضوحاً بكثير بشأن طائفة واسعة من القضايا وهي: اللامركزية، والإصلاح الدستوري، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز قدرة الدولة، والتواجد في جميع مناطق مالي. إنه برنامج مثقل

الأحكام الرئيسية الأخرى للاتفاق. وأشد على أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاق، وأحثها على أن تجعلها أولوية عليا. بالإضافة إلى ذلك، لن تكون هذه التدابير مجدية إلا إذا كانت طويلة الأجل وحظيت بالموارد اللازمة لاستدامتها.

أخيراً، لدى المجلس أدوات محددة لمواجهة الذين يعرقلون السلام. وقد فُرضت بالفعل جزاءات محددة الهدف، ويجب أن يكون المجلس مستعداً لفرض جزاءات إضافية، كلما اقتضت الأمر ذلك.

نلاحظ أن الحالة في وسط مالي تتدهور باستمرار. والأعمال الإرهابية والعنف الطائفي تؤدي إلى دوامة تنذر بالخطر. إن الفظائع المرتكبة على هذا النطاق لم يسمع بها في بلد مثل مالي، بلد الاختلاط والتعايش السلمي بين الطوائف. ولا يمكن السماح للإرهابيين والمليشيات العدوانية بأن يرسخوا أقدامهم فيها. لذلك أشجع الحكومة على ممارسة سلطتها السيادية لضمان أمن سكانها عن طريق نزع سلاح المليشيات المسلحة فوراً، ووضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لجميع المجرمين. ويجب عليها أن تبدأ التحقيقات، وعندما تفعل ذلك عليها أن تقدم المجرمين إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

بصورة أعم، وكما يشدد المجلس باستمرار، لا يمكن أن يركز الحل على العنصر الأمني وحده، وأن كان ذلك شرطاً مسبقاً أساسياً. ولا بد من الاستماع إلى التطلعات المعرب عنها فيما يتعلق بالحكم، ومكافحة الفساد، والعدالة، والخدمات الأساسية. فالتعايش، ورفض وضم أي جماعة إثنية بعينها، والوساطة المحلية، ومكافحة الإفلات من العقاب كلها عناصر أساسية لاستعادة سلطة الدولة وشرعيتها في جميع أنحاء الإقليم. في هذا الصدد، ترحب بلجيكا بتنفيذ الإطار السياسي لإدارة الأزمات في وسط مالي. ولا يمكن إيجاد حل للأزمة إلا من خلال عملية سياسية حقيقية ذات ملكية مالية، ويجب أن

في تقييمنا، ينبغي أن يظل شمال مالي محور التركيز الرئيسي. نحن بحاجة إلى ولاية مبسطة وواقعية ويمكن تحقيقها. وهذا أمر أساسي لضمان الإنجازات في الشمال. ولكن من الواضح إننا بحاجة أيضا إلى النظر في ما يمكن أن تفعله البعثة المتكاملة لدعم الحكومة في الاستجابة للأزمة المتدهورة في وسط مالي، التي يمكن أن تزعزع كل استقرار مالي وخارجها. وكما قلت من قبل، من الضروري أن تتصدى الحكومة للأسباب الجذرية للحالة الأمنية المتردية وأن تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ينبغي أن نحرص على عدم وضع أهداف غير واقعية لمنطقة وسط مالي. وتماشيا مع الالتزامات المتعلقة بالعمل من أجل حفظ السلام، ينبغي أن نسعى جاهدين لوضع أهداف يمكن تحقيقها، وهو عنصر أساسي بالنسبة لنا. ومن أجل تحديد هذه الأهداف على نحو أفضل، يتعين علينا أن نواصل مناقشاتنا مع الممثل الخاص السيد النظيف وفريقه لتوضيح بعض المسائل الرئيسية. فعلى سبيل المثال، ما هي توقعاتنا فيما يتعلق بدور البعثة المتكاملة في وسط مالي؟ وما الذي يمكن أن تحققه فعليا بمواردها المحدودة؟ كيف يمكن أن تحدث فرقا؟ ما هو رأي المجلس بشأن تعزيز الركيزة المدنية للبعثة المتكاملة في وسط البلد.

بما أن البعثة المتكاملة لديها عدد محدود من القوات والموارد للعمل في بيئة متزايدة التعقيد، نؤيد بوضوح الإبقاء على الحد الأقصى الحالي للقوات، ولن نؤيد أي تخفيض فيها. وتحتاج البعثة إلى الوسائل التي تمكنها من الوفاء بمهامها الأساسية. سنحتاج أيضا إلى النظر في الإشارة السياسية التي سنرسلها إذا أردنا خفض عدد القوات. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما ننظر بمزيد من التركيز على الأزمة في وسط مالي.

قبل أن اختتم بياني، أود أن اشدد أيضا على ضرورة تكثيف التعاون مع الجهات الأمنية الفاعلة الأخرى، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، وعملية

بالأعباء، ولكن ثمة حاجة إلى وثبة إلى الأمام لاستعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة.

أما فيما يتعلق بالحالة في وسط مالي، فإننا، كما فعل زملاء كثيرون آخرون، نشجب جدا الخسائر في الأرواح واستمرار العنف، ولا سيما المذبحة الأخيرة التي وقعت في منطقة موبتي قبل أيام قليلة، وأدت إلى وفاة عدد كبير جدا من المدنيين. ونتقدم بتعازينا إلى شعب وحكومة مالي. إن ذلك يبين لنا ويذكرنا مرة أخرى بالحاجة الماسة إلى وقف التصعيد بسرعة. ويلزم اتخاذ تدابير في الأجل القصير، من جهة، والتزام دولة مالي بالاستجابة لمظالم السكان في وسط مالي في الأجل الطويل من الجهة الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للصراع في وسط مالي.

وفي رأينا أن من الضروري ألا تؤدي أي استجابة إلى تفاقم الأبعاد العرقية للأزمة عن طريق تأليب قوات الدفاع عن النفس لمجموعة ضد أخرى. وتشكل المساءلة والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عاملا أساسيا في إعلاء شأن سيادة القانون، وفي الحيلولة دون زيادة تباعد السكان عن الدولة. مرة أخرى، من الواضح أن هذه مسؤولية حكومة مالي أساسا.

بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والطريق المفضي إلى المستقبل، ما فتئت ألمانيا لسنوات عديدة تساهم بقوات كبيرة في عملية الأمم المتحدة. وفي تقييمنا، لا تزال البعثة المتكاملة هي الجهة الرئيسية التي توفر الأمن لتمكينها من تنفيذ جهود التنمية الإنسانية وتحقيق الاستقرار. ومن الواضح لنا أن دعم تنفيذ اتفاق السلام يجب أن يظل الأولوية الواضحة عند مناقشة تجديد ولاية البعثة. وينبغي للمجلس أن ينظر في جميع الأدوات المتاحة له ليس فقط لقياس التقدم والاعتراف به، بل أيضا للعمل بحسم، بما في ذلك الجزاءات المحددة الأهداف، إذا لم يُجرز تقدم أو لم يكن التقدم كافيا. وكما قال آخرون كثيرون من قبل، فإن المشاركة النشطة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام تظل ركيزة أساسية للنجاح.

لتحسين الحوكمة والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ونرى أن الإصلاحات المتعلقة باللامركزية والانتخابات المقبلة وعملية مراجعة الدستور حاسمة في هذا السياق، تماماً كمسألة زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

ثانياً، فيما يخص المجال الأمني، فإننا نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة المالية لتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن إصلاح القطاع الأمني الذي طال انتظاره، والذي يرمي إلى إتاحة نشر قوات جديدة.

ونرى أن من الضروري إيلاء أعمال الجماعات المتطرفة العنيفة اهتماماً خاصاً، فهي تستغل الوجود المحدود للدولة لتوسيع نفوذها وتأسيس إدارة خاصة بها وإقامة علاقات مع المجتمعات المحلية. ونقر أيضاً بالدور الذي تضطلع به القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز التدابير الإقليمية المتخذة رداً على الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، وكما ذكرنا صباح هذا اليوم (انظر S/PV.8546)، هناك حاجة ماسة إلى وضع تدابير تهدف إلى منع نشوب النزاعات وحلها على المستوى المحلي، فضلاً عن حماية المدنيين، من خلال الحوار وتعزيز مهام الشرطة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالتنمية. فلا يمكن تحقيق الاستقرار والرخاء على المدى الطويل في بلد يحتاج فيه أكثر من مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية إلا إذا اتخذت الخطوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مع التركيز أيضاً على تعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان. ونشدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم التابعة لها، بوصفها إطاراً شاملاً لتعزيز الدعم الدولي المتسق والمتكامل، تمشياً مع الأولويات الوطنية.

بارخان. وينبغي أيضاً النظر في توثيق التعاون مع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بطريقة عملية، وضمن نطاق التفويضات الحالية الصادرة عن المجلس. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، توفير موارد لوجستية لقوات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية يتم النقل عن طريق طرف ثالث.

السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة المفصلة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف. كما نرحب بحضور السيد تيبيلي درامي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في مجلس الأمن.

ونأسف للأرواح التي أزهقت يوم الأحد في قرية سوبامي - دا في وسط مالي، نتيجة العنف القائم بين الجماعات القبلية. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لجميع المتضررين. وهذا برهان آخر على سيناريو لنزاع تفاقم نتيجة أعمال الجماعات الإرهابية، والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، والعنف القبلي، والهجمات التي تستهدف أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونحن نرى أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي تنفيذاً كاملاً ينبغي أن يظل أولوية قصوى بالنسبة لحكومة مالي وشعبها. ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع الجهات المعنية معاً من أجل تحقيق الاستقرار في البلد بهدف توسيع نطاق وجود الدولة الحيوي في جميع أنحاء البلاد. ولذلك فإننا نرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في مالي على الصعيد السياسي، إذ مهد الطريق لإنشاء حكومة تشمل الجميع. وينبغي أن يكون بمثابة حافز لمعالجة الحالة الأمنية الصعبة والأزمة الإنسانية المستمرة، ولا سيما في وسط وشمال البلد. وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات رئيسية بشأن هذه المسألة.

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، من الأهمية بمكان العمل دون تأخير لتحقيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة

الدولي، تتخذ موقفاً دفاعياً. فيلزم العديد من أفرادها معسكراتهم وما يبيدهم، في أحسن الأحوال، إلا الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد لا يصحّ من الناحية السياسية أن نكون بهذا القدر من الصراحة، غير أننا نواجه حالة متناقضة. فالوضع الراهن في مالي آخذ في التدهور بنفس الوتيرة التي يتزايد بها اهتمام المجتمع الدولي، وكذلك مشاركته في استعادة الاستقرار وسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

والواقع أنه على الرغم من نشر الموارد العسكرية والمالية، فضلاً عن استمرار التعبئة والدعم على الصعيد الدولي من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، تكشف الاستراتيجية الحالية أوجه قصورها من حيث قدرتها على كبح تهديد الجماعات الجهادية. والأسوأ من ذلك أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت تفشياً في النزاعات القبلية - بين قبائل الدوغون، والفولاني، والموسي، والعرب، والباولي والمالينكي - التي استغلها بمهارة واضعو الاستراتيجيات من الإسلاميين، المبدعين في فن التحريض على الهجمات ومفاقتها وتنفيذها بطرق عدة.

وتدين غينيا الاستوائية بشدة هذا العنف، بما في ذلك الحادث الأخير الذي وقع منذ أيام قليلة في وسط البلد، وخلف زهاء ١٠٠ قتيل من المدنيين. وتوحي خطورة هذه المواجهة القائمة بين القبائل بأن الحالة بصدد الإفلات من السيطرة. ولذلك فمن الضروري في ضوء هذه الخلفية، أن تدفع صحوة وطنية المالينكي إلى الأخذ بزمام الأمور، تكراراً لما أشار إليه في وقت سابق السيد النظيف.

وفي مواجهة هذا الوضع المتفجر الذي يهدد وجود مالي في حد ذاته، تحث جمهورية غينيا الاستوائية الجهات الفاعلة والشركاء على الصعيدين الوطني والدولي على مواصلة تشجيع المشاورات وتبادل الآراء على نطاق واسع بغية توفير الأدوات اللازمة لمنع ومكافحة العنف بجميع أشكاله ومظاهره، على الصعيد الوطني وفي منطقة الساحل والصحراء على حدّ سواء.

وفضلاً عن ذلك، ومع أخذ السياق السياسي والأمني الراهن في مالي بعين الاعتبار، فإننا نوافق على أن الدور الذي تضطلع به البعثة بحاجة إلى التعزيز، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل حماية المدنيين والوفاء بتنفيذ اتفاق السلام والقيام بالإصلاحات السياسية اللازمة.

وتقر بيرو بالعمل الذي تضطلع به البعثة والممثل الخاص محمد صالح النظيف، في بيئة معادية وظروف عمل صعبة للغاية. فوجود البعثة في الميدان يسهم إسهاماً أساسياً في تحقيق الاستقرار في مالي. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه سيكون من المستصوب تجديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى حتى تتمكن من مواصلة دعم هذا البلد في مسيرته على الدرب المشترك صوب تحقيق السلام والمصالحة.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي في البداية أن أشكركم ووفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أن نرحب بحضور وزير خارجية مالي، معالي السيد تيبيلي درامي، الذي نتمنى له كل التوفيق في المهام الجديدة التي أوكلها إليه فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا. كما نود أن نعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته المفيدة والمفصلة جداً. وتقدر جمهورية غينيا الاستوائية تقديراً عالياً قيادته وتشيد بالعمل المضني الذي يضطلع به هو وفريقه في ظل ظروف تظل صعبة.

ولا تقل الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل عن كونها مأساة. فعمليات الاختطاف، والهجمات على الثكنات والمعسكرات، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع - غير أنها مبرمجة بمهارة - ونصب الكمائن وأعمال القتل مصدر خطر مستمر وممتام يجعل جميع الجهات الفاعلة، سواء على الصعيد الوطني أو

وتذكر غينيا الاستوائية بأن على جميع الأطراف المعنية - الحكومات الوطنية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول المجاورة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - مسؤولية حشد الموارد في إطار نهج متسق وشامل لتحقيق الاستقرار يمكن من استعادة الأمن والتنمية. ونرحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومات بلدان منطقة الساحل والجهات المعنية الوطنية والدولية وبالذور التنسيق للامم المتحدة. ونشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به البعثة المتكاملة في تحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك دورها في شمال ووسط البلد. ونسلط الضوء بصفة خاصة على الجهود المبذولة للمساعدة في بسط سلطة الدولة وحماية جميع المدنيين، من دون تمييز، واستعادة الخدمات الأساسية واستخدام المساعي الحميدة دعماً للعملية السياسية، التي يجب أن تكتمل، فضلاً عن قدرتها على التفاعل مع القوات الأمنية الأخرى، بما في ذلك الدعم الأساسي الذي تقدمه إلى القوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن الحالة في مالي تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب أن يظل مجلس الأمن موحدا بشأن هذه المسألة وأن يعتبرها من المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله، بتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم لحكومة مالي والتشجيع على ذلك.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود، أنا أيضا، أن أعتنم هذه الفرصة لأرجو كل التوفيق لصديقنا فرانسوا دولاتر، الدبلوماسي النموذجي الذي ترك بصماته هنا في مجلس الأمن. ونرجو له النجاح في مهمته المقبلة في باريس.

في البداية، نشكر السيد محمد صالح النظيف على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454). ونرحب بحضور معالي السيد تيبيلي درامي، وزير خارجية مالي.

ويرحب بلدي بإنشاء حكومة جديدة شاملة للجميع في مالي في ٥ أيار/مايو، ونحيط علماً بالتزام رئيس الوزراء الجديد بتوفير خريطة طريق للبعثة المتكاملة، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. ونشدد على الحاجة إلى خريطة الطريق هذه من أجل تحديد جدول زمني لتنظيم وإجراء استفتاء دستوري، وإصلاح قطاع الأمن والدفاع، فضلا عن إنشاء المنطقة الإنمائية الشمالية.

وفضلاً عن ذلك، نكرر التأكيد على إدانتنا القاطعة للهجمات المستمرة التي ترتكب بحق السكان المدنيين، وذوي الخوذ الزرق، وأفراد بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة المالية. وتعرب حكومة غينيا الاستوائية عن امتنانها لجميع قوات الدفاع الوطنية والدولية التي تشارك في هذه الجهود الشجاعة لمكافحة العنف العابر للحدود والجريمة المنظمة في مالي وجميع أنحاء منطقة الساحل، وتشيد بها أيما إشادة. كما نحث السلطات المالية على التحقيق في جميع هذه الأعمال الوحشية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. فلا يمكن أن يفلت هؤلاء من العقاب.

وفي مواجهة دوامة العنف المميت في وسط مالي، ونظراً إلى تعذر أي حل عسكري، فقد يكون من المستصوب للحكومة المالية وجميع الجهات المعنية السياسية والمدنية إقامة حوار مع جميع المعارضين في البلد. وقد تُحدث هذه الاستراتيجية الجديدة تغييراً ملحوظاً في مسار الأمور، إذ تجمع بين الضغط العسكري والحوار ونزع السلاح لحث زعماء القبائل على الانضمام إلى طاولة المفاوضات.

وإذ تدرك غينيا الاستوائية استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي، وفي ضوء التجديد المقبل لولاية البعثة المتكاملة، فإنها ستؤيد أي اقتراح أو مبادرة ترمي إلى زيادة تعزيز ولاية البعثة بحيث تكون قادرة على الدفاع عن نفسها على النحو الواجب، وكذلك على الاستمرار في ممارسة الضغط على الإرهابيين والجهاديين إلى حين انسحابهم النهائي من البلد.

المحلية من أجل توسيع نطاق آليات الإنذار المبكر للمساعدة في التخطيط المشترك لاستراتيجيات منع نشوب النزاعات، تمشيا مع النهج المتعدد الأبعاد للبعثة المتكاملة، مع الاستجابة للأولوية القصوى للاستقرار في مالي.

إن الجمهورية الدومينيكية تدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات القبلية للدفاع عن النفس والجماعات الإرهابية في سياق تزايد الاحتياجات الإنسانية، وبصفة خاصة من أجل الحماية. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإنشاء الآليات اللازمة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأشخاص المشردين داخلياً، وبخاصة النساء والأطفال، الذين يتعرضون لمستويات عالية من انعدام الأمن والعنف.

ونعرب عن أسفنا، في ذلك الصدد، على الأنباء المخزنة عن الهجوم على مدنيين في قرية سوبانو - كو في منطقة موبتي، في ٩ حزيران/يونيه، حيث فقد ٩٥ شخصاً أرواحهم. وفي تلك الحالة الأليمة، نقدر الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لتقديم المساعدة الإنسانية دعماً للأفراد المتضررين من هذه المأساة. ونأمل في أن يقدم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

ونود كذلك أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في البلد، حيث سيعاني ٣,٨ ملايين نسمة، وفقاً لإطار التنسيق الموضوع في آذار/مارس ٢٠١٩، من انعدام الأمن الغذائي وقد شرد ١٠٦ ٠٠٠ شخص داخلياً بسبب عدم إمكانية الوصول إلى موارد المياه، من بين أمور أخرى. إن تلك النتائج ترجع إلى حد كبير إلى الظروف المناخية المتغيرة، التي من الصعب على الفئات السكانية الضعيفة أصلاً بسبب النزاع التخفيف منها. وقد ظلت معالجة آثار تغير المناخ تشكل تحدياً غير مسبوق لكل من هؤلاء السكان والجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، التي تواجه مباشرة العواقب الإنسانية للتفاعل بين الظروف المناخية السلبية والأمن على أساس يومي. ولذلك، من الضروري إيجاد

تثني الجمهورية الدومينيكية على الطريقة السلمية التي سوت بها الحكومة والمعارضة وسائر الجهات المعنية خلافاتها من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي تجاه إجراء حوار شامل للجميع بغية مناقشة الاستعراض الدستوري في إطار استشاري وطني وتشكيل حكومة تمثيلية وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وبالتالي، السعي إلى إيجاد حلول مشتركة لعوامل عدم الاستقرار المختلفة التي يعانيها البلد.

ونحث جميع أصحاب المصلحة في الحياة السياسية في مالي على طرح خلافاتهم جانباً واعتبار هذه الفترة الانتقالية فرصة للجميع لتحقيق التكامل والتغلب معاً على التحديات السائدة التي تواجه البلد. ونشدد على الحاجة الماسة والعاجلة لأن يرغب المليون كافة في وضع وتبني رؤية متماسكة للتغيير صوب بناء مالي تنعم بالتعايش السلمي والاستقرار.

إننا نأسى للحالة الأمنية في شمال مالي وللتدهور المستمر في وسط البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. فالهجمات على قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمدنيين، والعنف القبلي الواسع النطاق الذي يحدث بالتوازي مع العوامل الأخرى، مثل انعدام سيطرة الدولة، والفقر، والعنف الديني والحالة في منطقة الساحل، أمور تقدم لنا حالة مقلقة للغاية.

وتدرك الجمهورية الدومينيكية، شأنها شأن الأمين العام، أن من الضروري أخذ أسباب الأزمة في الحسبان للحيلولة دون حدوث زيادة في أعمال العنف. وفي الوقت نفسه، فإن تجهيز قوات الأمن والخوذ الزرق وتدريبهم على النحو المناسب وتعزيز العمل المنسق فيما بين الشركاء، إلى جانب الوجود الفعال لقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها وكبح موارد الجماعات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من المجالات التي يجب تعزيزها.

ومن الضروري أيضاً العمل جنباً إلى جنب مع حكومة مالي ومؤسساتها لإنشاء قنوات للمعلومات والتعاون مع المجتمعات

إلى تيسير إعادة فتح المدارس، وبذلك يسهم في تنمية الشباب، وبالتالي، مستقبل البلد بأسره.

وفي الختام، نعرب عن أسفنا الشديد على مقتل أربعة من ذوي الخوذ الزرق وعدد من أفراد القوات المسلحة المالية. ونشيد بالسيد النظيف والبعثة المتكاملة على جهودهما في تلك البيئة الصعبة. ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لخطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام. كما نشكر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية برخان والمجتمع الدولي بأسره. وإذ نؤيد كلمات الأمين العام، نريد أن نؤكد مجدداً أن الإفلات من العقاب يوجب العنف، ولذلك، نأمل أن نرى جميع الجناة يحاكمون.

إن تحسين حالة العنف وعدم الاستقرار في مالي يتطلب المشاركة الكاملة والدعم من جميع الممالين، وخاصة جميع الأطراف الموقعة، في الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي. والتنفيذ الكامل للاتفاق، إلى جانب الحوار واتخاذ تدابير حازمة وواضحة واستباقية، سيساعد على تهيئة بيئة أكثر أماناً لمعالجة التحديات الملحة التي تواجه مالي ومنطقة الساحل وتوجيه المجتمع المالي صوب تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر صلابة واستدامة.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية، أضف صوتي إلى من سبقوني في تقديم خالص التعازي لحكومة وشعب جمهورية مالي بشأن الهجوم البشع الذي استهدف سكان قرية سوبانو - كو في وسط مالي، الذي نتج عنه ما يقارب ٩٥ قتيلاً. ونشعر بقلق شديد إزاء الزيادة الأخيرة في تلك الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في آذار/ مارس، خلال زيارة مجلس الأمن إلى مالي، والذي راح ضحيته ١٥٧ قتيلاً.

نتقدم بجزيل الشكر للسيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته القيمة بشأن المستجدات.

سبل لتقديم استجابة إنسانية تتناسب مع ذلك الواقع المتنامي وللحصول على التمويل اللازم لتلك المهمة.

ويتمثل جزء أساسي من ذلك النهج في فهم أفضل للمخاطر المتصلة بالمناخ التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة الأمنية في البلد ودورها كعامل مضاعف للتهديدات ولمواطن ضعف السكان المتضررين أصلاً ضرراً بالغاً. ونعتقد أن ذلك من بين المهام الرئيسية لمجلس الأمن، ولا سيما البعثة المتكاملة وجميع الجهات الإنسانية الفاعلة الموجودة في الميدان.

ويؤسفنا أن عدد النساء في المناصب الوزارية قد تقلص، في إعادة تشكيل الحكومة الجديدة، وأنه لم يجرز أي تقدم في مشاركة المرأة في عملية السلام. ومع ذلك، فإننا نرحب باعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بشأن المرأة والسلام والأمن لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام والحوكمة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إدماج المرأة قد ينطوي على إمكانات كبيرة لتغيير المجتمعات والإسهام في تحقيق السلام والأمن. ونعتقد أيضاً أن مشاركة الشباب في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في مالي ضرورية. فعزم الشباب وأفكارهم المبتكرة، بالإضافة إلى مشاريعهم لبناء السلام، تعمل على إحداث أثر مضاعف وأمل لجيل يستحق مستقبلاً أكثر إشراقاً لمجتمعاته ويحتاج إليه.

والمستقبل الذي يرنو إليه المليون الشباب اليوم تكسوه ضبابية متزايدة جراء الافتقار إلى فرص العمل والتخلف التنموي والمدارس المغلقة التي يربو عددها على ٩٥٣ في المناطق الشمالية والوسطى من البلد. فلا يمكن لأي بلد أن يحقق التنمية من دون فرص تعليمية وتدريبية. ولذلك، فإننا نحث الجهات الوطنية والإقليمية والدولية على أن تضاعف جهودها الرامية إلى السيطرة على أنشطة الجماعات المسلحة من أجل استعادة السلام والاستقرار لشعب مالي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره

من أن التقدم الذي تم إحرازه في تلك الفترة لم يكن مثاليا، فقد شهدنا تقدما خلال الأشهر الستة الماضية بوتيرة أسرع من ذي قبل. ونحث جميع الأطراف على البناء على المكاسب القليلة التي تحققت لاستكمال عملية الإصلاح الدستوري بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، كما نحثهم على القيام بالعمل اللازم لتحقيق تقدم في إنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية عبر الخطوات المذكورة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/454)، والذي من شأنه أن يعزز الثقة بين الحكومة والسكان في شمال مالي.

ومن الخطوات الرئيسية التي يجب تحقيقها لأجل ضمان الاستقرار والأمن في مالي إعادة نشر الجيش المعاد تشكيله. ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في هذا المجال مؤخرا، ونشجع جميع الأطراف على حل الخلافات بينها من أجل المضي قدما، وهذا من شأنه أن يدعم عملية السلام ويسهم في تأمين شمال مالي. ولا يفوتني هنا الترحيب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت خلال الشهر الماضي، المتمثلة في تشكيل حكومة جديدة تشمل جميع الأحزاب السياسية، والاتفاق السياسي الذي تم توقيعه بشأن إجراء حوار سياسي وطني.

بالنسبة لتجديد ولاية البعثة، ترحب الكويت بما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الخيارات المتاحة لإجراء تغييرات في تشكيل البعثة تنفيذًا لمتطلبات البيان الرئاسي بشأن مالي (S/PRST/2019/2)، الصادر في نيسان/أبريل. ويجب على مجلس الأمن مراجعة جميع الخيارات والتوصيات المطروحة أمامه وأخذها بعين الاعتبار في المناقشات بشأن تجديد الولاية. ونتطلع إلى مناقشة تجديد الولاية للبعثة، معربين عن استعدادنا للتعاون مع جميع أعضاء المجلس بشكل بناء لضمان تزويد البعثة بالولاية المناسبة التي تمكنها من القيام بمسؤولياتها ودعم عملية السلام في مالي، وتوفير الموارد اللازمة لها، خاصة في ظل البيئة الخطرة التي تعمل فيها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأشيد بالجهود التي يبذلها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتيسير عملية السلام والتواصل مع جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق تقدم على المسار السياسي. كما نرحب بحضور ومشاركة معالي الوزير تيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، لأول مرة في مجلس الأمن. وأهنئه على توليه منصبه الجديد، ونتمنى لمعالیه كل التوفيق، ونود من خلاله أن نهنئ رئيس الوزراء الجديد، دولة السيد بوبو سيسيه.

سأطرق في هذا البيان إلى ثلاثة مسائل رئيسية. أولاً، بالنسبة للأوضاع الأمنية، نشعر بالقلق الشديد إزاء الأوضاع الأمنية، وتحديداً في وسط مالي. فعدد الهجمات في هذه المنطقة يزداد، ورأينا زيادة ملحوظة في العنف القبلي. ونشدد على أهمية تعزيز الجهود لاحتواء الأوضاع التي تدهورت بشكل رهيب خلال السنة الماضية. ونرحب بتوصيات الأمين العام بشأن تعزيز الدعم للبعثة المتكاملة في وسط مالي، وندعو الحكومة المالية إلى إجراء التحقيقات اللازمة لمحاسبة مرتكبي الجرائم، الأمر الذي سيسهم في بناء الثقة بين السكان والحكومة. وفي نفس الوقت، نشجعها على تكثيف الجهود لتنفيذ خططها بشأن تأمين المنطقة التي تشهد تدهورا بشكل غير مسبوق.

وكما استمعنا في الشهر الماضي في جلسة مجلس الأمن بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/PV.8526)، فإن التحديات الإرهابية تصل إلى الدول الساحلية. وهناك عدد من القوات العسكرية الإقليمية والدولية التي تعمل في المنطقة، والبعثة المتكاملة دورها المهم في تنسيق ودعم تلك الجهود. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعمنا وتقديرنا للجهود التي تقوم بها البعثة في بيئة خطيرة للغاية، ونشتم دور عناصر البعثة التي تعمل لضمان الاستقرار في مالي.

فيما يتعلق بعملية السلام، فقد مضت أربعة أعوام منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في عام ٢٠١٥. وبالرغم

وفي العملية التي أدت إلى اتفاق سياسي بشأن الحكم. ويتضمن الاتفاق خارطة طريق تعطي زخماً جديداً لعملية تحقيق الاستقرار في البلاد. ولذلك وضع رئيس مالي في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء المعقود في ٨ أيار/مايو الأولويات الرئيسية للأداء الحكومي وفقاً للاتفاق السياسي. ويتمثل أولها في تنظيم الحوار السياسي الشامل مع جميع القوى السياسية والاجتماعية في مالي في أقرب وقت ممكن. ثانياً، ضمان مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، في إطار الملكية الوطنية لعملية السلام. ثالثاً، إجراء الإصلاحات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية والقائمة على توافق الآراء لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي في بلداً. رابعاً، تحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى من البلد، ومكافحة الإرهاب. خامساً، عقد المشاورات المتعلقة بالاستفتاء وعقد الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها أثناء الحوار السياسي الشامل.

ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، عين رئيس الدولة التالية أسماءهم من الشخصيات الوطنية لقيادة عملية الحوار السياسي الشامل، بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع قطاعات المجتمع: السيد بابا أجب هيدارا، بصفته وسيطاً للجمهورية، السيد عصمان إسوفي ماينا، رئيس الوزراء السابق، والسيدة أميناتا درامان تراوري، الوزيرة السابقة. ولتيسير أعمال هذه الشخصيات البارزة سُنشأت لجنة تنظيمية على أساس من توافق الآراء، لضمان إعداد المواد والمعلومات اللازمة للحوار السياسي الشامل الذي طالما انتظره شعب مالي لضمان التأييد الشعبي للإصلاحات السياسية والمؤسسية المقررة. وسيترأس اللجنة زميلي السابق من أعضاء المجلس، السفير الشيخ سيدي ديارا، الذي كان يتولى منصب الممثل الدائم لجمهورية مالي لدى الأمم المتحدة والممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن توليه سابقاً منصب المستشار الخاص للأمين العام بان كي - مون لشؤون أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. السيد درامي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الكويت رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أعرب عن تقدير وفد مالي الكبير للعمل البارز الذي قامت به الرئاسة الإندونيسية في الشهر الماضي. وأود أيضاً أن أكرر عميق امتنان شعب وحكومة مالي لمجلس الأمن والأمين العام والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولجميع البلدان والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الشريكة لمالي على جهودهم القيمة والدؤوبة لإحلال السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

تحيط حكومة مالي علماً بتقرير الأمين العام قيد الاستعراض (S/2019/454)، وأشكر السيد محمد صالح النضيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة، على إحاطته الإعلامية الدقيقة والمعلومات المستكملة التي قدمها حول آخر التطورات في مالي.

وقد أحطت علماً بالملاحظات والتوقعات الكبيرة لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالحالة في مالي. وأود الآن أن أشاطر المجلس ملاحظات حكومة مالي بشأن التقرير. وكما يعلم المجلس، فإن الأحداث الهامة خلال الفترة قيد الاستعراض، سياسياً ومؤسسياً، شملت تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة شاملة في ٥ أيار/مايو، وتوقيع اتفاق سياسي بشأن الحكم في ٢ أيار/مايو بين رئيس الوزراء والعديد من الأحزاب السياسية ذات الأغلبية والمعارضة، بحضور ممثلي الجماعات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي كان دليلاً على دعمهم لتوافق الآراء السياسي البازغ. والهدف هو تهيئة الظروف للتجمع الوطني من أجل تعزيز البحث عن حلول توافقية للأزمة المتعددة الأبعاد في بلادنا.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشهد على الدور الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام المالي في تخفيف المناخ السياسي

مناطق التنمية وتنظيمها والرقابة عليها في جمهورية مالي، وأنها قد أحالت مشاريع تلك القوانين إلى الجمعية الوطنية. وتنشئ تلك القوانين منطقة إنمائية في شمال مالي على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وهي تشمل تشريعات تتعلق بالمبادئ الأساسية لإنشاء المناطق الإنمائية وتنظيمها، فضلا عن تنظيم الإجراءات التشغيلية للإطار الاستشاري الأقليمي للمنطقة الإنمائية الشمالية. وعليه، فقد أحرزنا تقدما كبيرا في عملية إنشاء المناطق الإنمائية في شمال مالي، ونعلم أنها كانت ضمن شواغل مجلس الأمن لبضعة أشهر.

وأنشأت الحكومة أيضا صندوق التنمية المستدامة، بوصفه الأداة المالية لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية. وخصّصنا كذلك مبلغ ٢٠ مليون دولار للنفقات ذات الأولوية العاجلة في مناطق كيدال وميناكا وتبكتو وغاو، ووفرنا مبلغ ٧٢ مليون دولار لصندوق التنمية المستدامة، ما يدل على أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لا يزال أولوية قصوى لحكومة البلد. وينعكس ذلك أيضا في الميزانية المتعددة السنوات، والوثيقة التي تحدد نفقات الميزانية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وخصّصت الحكومة أيضا نسبة ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية لتنفيذ الاتفاق، وتواصل العمل على تعزيز اللامركزية في الميزانية بهدف الوصول إلى مبلغ الإيرادات المتفق عليه بهدف نقله إلى المجتمعات الإقليمية. ويسرُّني أن الأمين العام قد نوه في تقريره بالجهود التي بذلتها دولة مالي لتحقيق تلك الغاية.

ولا يسعني أن أختتم هذا الجزء من بياني عن تنفيذ الاتفاق دون التشديد على أن الحكومة تواصل العمل بدأب مع جميع الأطراف الموقّعة بهدف اعتماد خريطة طريق محدّثة وذات جدول زمني واقعي. وسنستضيف في بداية الأسبوع المقبل ١٧ حزيران/يونيه وزير خارجية الجزائر الذي سيتولى رئاسة لجنة متابعة الاتفاق، ويتوقع خلاله أن تتوصل الأطراف الموقّعة إلى اتفاق بشأن خريطة الطريق الجديدة المنقحة.

وإلى جانب تلك التدابير، اعتمد مجلس الوزراء مؤخرا مشروع قانون لتمديد فترة ولاية النواب. ويرمي هذا التمديد الثاني للولاية الثانية إلى تمكين الجمعية الوطنية من سن تشريعات للإصلاحات السياسية والمؤسسية التي سيقدر بشأنها أثناء الحوار الوطني، وبذلك فهي توفر الإطار القانوني للإصلاحات ذات الأهمية البالغة لمستقبل بلدا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتأكيد عزم حكومة مالي على إجراء الإصلاحات السياسية والمؤسسية بتوافق الآراء بغية تعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني، الذي يتمثل دوره في دعم استعادة سلطة الدولة تدريجيا في جميع أنحاء البلد، ينبغي أن نوه مرة أخرى بالدور الحاسم الذي اضطلع به السيد النظيف، والذي كان أساسيا. وحققنا بالفعل إدماج ٥٢٩ من جنود قوة الدفاع السابق الذين فروا أثناء النزاع في صفوف الجيش. وتحقيقا لذلك، يمكننا في إطار تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أن نضيف تسجيل ١٨٤٠ من المقاتلين السابقين الأعضاء في آلية تنسيق العمليات، الذين أعلن عن صلاحية أكثر من ٣٠٠ من ١ منهم للخدمة. ومنذ الأمس بدأوا التدريب في المراكز المخصصة لذلك الغرض. ويجاول كثيرون منهم مغادرة الشمال والعودة إلى باماكو بهدف الالتحاق بمراكز التدريب والانضمام إلى الجيش الوطني الذي أعيد تشكيله. وتواصل الحكومة والأطراف الموقّعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المشاورات لإكمال صياغة مشروع مرسوم يحدد تعيينات رتب قادة القوات والمقاتلين السابقين الذين أُدمجوا في الجيش بعد إعادة تشكيله. وهذه عملية تشمل توافق الآراء مع الحركات الموقّعة على اتفاق السلام على وضع إطار لتحديد كيفية التعيين في الرتب.

وفيما يتعلق بمسألة التنمية في الشمال، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن الحكومة قد أقرت في اجتماعها المعقود في ٢٩ أيار/مايو مشاريع قوانين تضع المبادئ الأساسية لإنشاء

في الميدان والطائرات المروحية التي تدعم الدوريات البرية. إن عمليات اعتقال المشتبه فيهم واستجوابهم مستمرة حتى يومنا هذا. وقد ألقى القبض على أشخاص جدد صباح اليوم في عدة قرى في المنطقة. ويتم تسيير دوريات الاستطلاع الجوي في المدن الرئيسية بمضبة دوغون لردع الميليشيات وجماعات الصيادين عن الانتقام من قرى الفولانيين.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، يمكنني إبلاغ مجلس الأمن بأن عدد المحتجزين في مركز الاحتجاز موبتي فيما يتصل بالنزاعات القبلية في مقاطعتي كورو وبانكاس يفوق ٧٠ شخصاً. إن هؤلاء هم الآن رهن الاحتجاز والاستجواب من قبل المدعي العام في موبتي.

وبالمثل، فإن الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب قد فتحت تحقيقاً في قضية أوغوساغو، وكانت نتائجه على النحو التالي: تم الشروع في تحقيق قضائي، بدءاً من ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، واعتقال ١٠ أشخاص فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في أوغوساغو في آذار/مارس. وهم متهمون بارتكاب أفعال إرهابية، وبالقتل، والاعتداء، والحرق عمدًا، والسلب، وإلحاق الضرر بالممتلكات المنقولة للآخرين. وقد ضبط عدد من الأغراض وتمّ تخزينها.

بالإضافة إلى ذلك، وإذ تدرك الحكومة حدود الحالة الأمنية العامة ومع المراعاة التامة لتعقيد الحالة، أنشأت الحكومة التي أسفر عنها اتفاق السلام والمصالحة إطاراً سياسياً لإدارة الأزمات في المنطقة الوسطى، يضم نحو ١٠ وزراء والقادة الرئيسيين للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بهدف الجمع بين النهج السياسية والعسكرية/الأمنية، من أجل تهدئة الوضع في وسط البلد وحل الأزمة على أساس مستدام.

إن الحوار داخل القبائل التي تمرّ بأزمة وفيما بينها سيكون موضع تركيز رئيسي. وينطبق الشيء نفسه على العمل الناتج عن المعارف الميدانية والاستخبارات المتاحة عن الجماعات

ولا تزال الحالة في المناطق الوسطى من مالي تسبب قلقاً عميقاً لسائر الشعب المالي الذي عمّه الحزن مرة أخرى عقب الأحداث المأساوية التي وقعت في ليلة التاسع إلى العاشر من حزيران/يونيه في قرية سوبامي - دا بالقرب من سانغا في وسط هضبة دوغون التي كانت مركزاً للسياحة قبل الأزمة. وتدين الحكومة بشدة تلك الأفعال الإجرامية، وتعرب مرة أخرى عن تعازيها لأسر الضحايا الذين بلغ عددهم ٣٥ ضحية وليس ٩٥ كما سبق أن أعلن عنه من خلال وسائل الإعلام. ولم يشهد بلدنا في تاريخه القريب مثل هذا العدد الكبير من الضحايا والأضرار المادية من جراء العنف القبلي الذي تؤججه الجماعات الإرهابية إلى جانب قوات أخرى تتنافس على الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها. وكثيراً ما يكون ذلك على خلفية تجدد النزاعات السابقة.

واعتمدت الحكومة سلسلة من التدابير القوية في مواجهة هذه الأعمال الوحشية في أعقاب زيارة رئيس الوزراء إلى قرية سوبامي - دا بالأمس مع عدد من الوزراء، بمن فيهم وزير الدفاع والداخلية. وتقرر فتح تحقيق أوّلي من قبل المدعي العام للوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتحقيق والقبض على ستة أشخاص في سياق هذه الأحداث المأساوية، وألقت القبض على اثنين منهم القوات التابعة للبعثة، علاوة على نشر دوريات برية في مختلف القرى لردع الهجمات والأفعال الانتقامية واحتجاز المشتبه بهم، والبحث عن الماشية المسروقة وتشجيع السكان على العودة إلى قراهم تحت حماية قوات الأمن المالية. وتوفر الطائرات العمودية التابعة للجيش المالي الدعم الجوي للدوريات الميدانية. ويستمر كذلك تقديم المساعدة الغذائية والرعاية الطبية إلى المصابين في القرية.

والحكومة عازمة على عدم التسامح مع هذه الأفعال الشنيعة، وتواصل قواتنا الدفاعية تنفيذ هذه التدابير، في حين لا يزال وزير الدفاع موجوداً في منطقة موبتي لتنسيق عمل قواتنا

الأرتال والقيادات تأتي من الشمال، كما حصل قبل بضعة أسابيع في ديورا وفي غويري والعام الماضي في سومي وفي العام الذي سبقه في نامبالا. وهذا يبين الصلة الوثيقة بين الأزمة الشمالية والأزمة في الوسط وأنه يصعب الفصل بينهما أو بناء سور عازل بين هاتين المنطقتين الجغرافيتين وبين هاتين الأزميتين. وهذه فرصة للتأكيد من جديد على التزام حكومة جمهورية مالي بالمساءلة والعدالة والتذكير برفضنا التام للإفلات من العقاب، على النحو الذي تبينه التدابير التي اتخذت في الأسابيع الأخيرة على أرض الواقع، وكان أحدثها - اليوم - عزل الحكومة لحاكم موبتي، المدينة الرئيسية في وسط مالي، والاعتقالات التي جرت اليوم في هضبة دوغون في أعقاب تسيير دوريات الدرك الوطني مع دعم عسكري من الجيش.

تلتزم الحكومة بالقيام بعمليات عسكرية في امتثال صارم لجميع الصكوك الدولية التي وقعت عليها مالي بصفتها السيادية وأدرجتها في تشريعاتها المحلية، ولا سيما في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الأساسية. ووفقاً لهذا الالتزام، أود أن أبلغ المجلس بأن هناك ثنائي قضايا تتعلق بأفراد عسكريين هي قيد التحقيق في محكمة موبتي العسكرية. وتبدأ الاستجوابات غداً، يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن هدف المؤسسة العسكرية هو الوصول بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى الصفر، وقد قام وزير الدفاع بزيارة الجيش عدة مرات منذ تعيينه بغية توجيه رسالة عن احترام الحق في الحياة والسلامة البدنية للأشخاص، حتى المشتبه فيهم الذين أُلقي القبض عليهم. ولتحقيق هذا الهدف بالوصول بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى الصفر، نحتاج مالي إلى تعزيز الشراكات المثمرة في مجالات التدريب الملائم في مجال الدراية بشأن العثور على الأدلة وحفظها وفي إجراء التحقيقات.

العنيفة وتوعية الجهات الفاعلة الرئيسية بغية إعادتها إلى معسكر السلام. وتتخذ إجراءات متعددة الجوانب لأن هذا الإطار السياسي لإدارة الأزمات قد بدأ عمله بالفعل، بعد أن عقد اجتماعات فعلاً. إنه يجتمع أسبوعياً - كل أسبوع - برئاسة رئيس الوزراء. وسيجتمع الوزراء الرئيسيون المعنيون ورؤساء الأجهزة الرئيسية لمناقشة الحالة في الشمال. إن مجلس الوزراء، الذي أهدى اجتماعه للتو فيما بدأ مجلس الأمن عمله، قد قرر عزل حاكم موبتي واتخاذ تدابير أخرى تُبين أن الإفلات من العقاب لن يكون القاعدة هناك بعد الآن. إن حاكم موبتي من الضباط الأمراء - برتبة لواء - وقد عزلته الحكومة للتو. لقد وصلتني الرسالة بينما كانت جلسة المجلس قد انعقدت بالفعل. ومن الجدير بالذكر أن الأزمة في وسط مالي هي امتداد

للأزمة الشمالية ونتيجة مباشرة لاحتلال جزء من هذه المنطقة في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ من قبل الجماعات الإرهابية. وكان أول أتباع الأيديولوجية المتطرفة العنيفة قد جُنّدوا على يد حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وهي تنظيم إرهابي دولي بقيادة غير مالية. إن القادة الرئيسيين لهذه الجماعة الإرهابية هم الآن رؤساء تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وقد انسحب الآن من كان حاكم غاو خلال الاحتلال إلى جنوب نهر النيجر ودخل مقاطعة غورما المالية وهو يتولى منصب رئيس تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. يتسبب هذا التنظيم في سفك الدماء بمقاطعة غورما المالية والشمال الشرقي من بلدنا. إن المتحدث باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا خلال فترة الاحتلال، وهو الآن رئيس تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، يلطّخ بالدم شمال شرق مالي على الحدود مع النيجر. إن الشخصية الرئيسية للحركة الجهادية في وسط مالي منتسبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

وتأتي اللوجستيات المستخدمة ضد قواتنا من الشمال. وخلال الهجمات الرئيسية على حامياتنا في الوسط، كانت

وتعزيز الحوار السياسي والمساعدة في حماية حقوق الإنسان؛ وللدور الهام، كما ذكرتُ من قبل، الذي اضطلع به ممثل الأمين العام في نزع فتيل التوترات السياسية، مما أفضى إلى الاتفاق السياسي بشأن الحوكمة. وبالمثل، تسهم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل من خلال دورها الهام في دعم القوات المشاركة بشكل مباشر في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوة بارخان.

ولكل هذه الأسباب، ومن أجل توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل، تطلب حكومة جمهورية مالي إلى المجلس، بناء على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره، تمديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية. ولكل هذه الأسباب أيضاً، تطلب حكومة مالي إلى مجلس الأمن أن يزود البعثة بما يكفي من الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والمعدات لتمكينها من الاضطلاع على النحو الملائم بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وتحسين حماية موظفيها ومرافقها.

ولكل هذه الأسباب أيضاً، تطلب حكومة مالي زيادة وجود البعثة في مناطق وسط مالي، جنباً إلى جنب مع قوات الدفاع والأمن المالية، من أجل المساعدة على حماية السكان المدنيين وممتلكاتهم ووضع حد لدوامة العنف والسماح باستعادة الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية. وزيادة الوجود هذه هي الشرط الأساسي لنجاح العملية السياسية والنهج السياسي الذي نعتزم إطلاقه في الأيام المقبلة. وأشدد على أن تعزيز وجود البعثة في وسط مالي ينبغي ألا يتم على حساب المناطق الشمالية من مالي، لأننا لا نريد إيجاد فراغ أمني في ذلك الجزء من بلدنا، الذي يمكن أن يعيد أعداء عملية السلام احتلالهم له.

في الختام، أود قبل كل شيء أن أؤكد للمجلس عزم حكومتنا على مواصلة التنفيذ الدؤوب والشامل لاتفاق السلام

إن حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ضباط من بعثة الأمم المتحدة والمبينة في التقرير المعروض علينا، إن كانت هناك أي حاجة لذلك، تشهد على تعقيد البيئة الأمنية. وعلاوة على ذلك، تؤكد الحكومة من جديد على استعدادها لإنصاف حفظة السلام الذين يتعرضون بانتظام لهجوم من قبل الجماعات المسلحة المعادية، من خلال مقاضاة ومحكمة الجناة والمتواطئين معهم في هذه الهجمات، والتي قد تشكل جرائم كثيرة منها جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

وأعلمُ أن مجلس الأمن سيجدد في غضون بضعة أيام ولاية البعثة. هذه البعثة، التي تظل أولويتها الاستراتيجية دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، تسعى جاهدة للاضطلاع بولايتها على النحو الواجب في بيئة بالغة الصعوبة والتعقيد من أكثر من ناحية.

لأعضاء مجلس الأمن وممثلي البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة أن يفخروا بالرجال والنساء الشجعان الذين تتألف منهم البعثة والذين يعملون يوماً لتنفيذ ولاية البعثة في الميدان، معرضين في كثير من الأحيان حياتهم للخطر. إن الدعم الذي تقدّمه البعثة لكل من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وتحقيق الاستقرار الكلي لمالي لا يُقدر بثمن. واليوم، إضافة إلى ضمان وجود شبكة أمن في المناطق الشمالية في انتظار إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، فإن وجود البعثة يُطمئنُ سكان بلدنا، وينهض بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ويعزز الثقة بين الأطراف المالية في اتفاق السلام والمصالحة.

إنني لا أنسى الدعم في مجال المشاريع السريعة الأثر والخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمّة إلى أضعف فئات السكان. كما أنني لا أنسى الدعم الذي نتطلع إلى تلقيه في الانتخابات المقبلة؛ وتنظيم الاستفتاء؛ وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال الأنشطة البرنامجية للبعثة؛

وأكرر إشادة شعب مالي بأكملة بذكرى جميع ضحايا الأزمة في مالي - من المدنيين والعسكريين من الأجنب وكذلك من الماليين - الذين سقطوا في ميدان الشرف في مالي منذ بداية الأزمة. وأعرب عن خالص تمنياتنا للجرحى بالشفاء العاجل.

أخيراً، أود أن أوجه عبارات شكر خاص، كما فعل الآخرون قبلي، إلى السفير فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على قيادته بشأن مسألة مالي. وفي الوقت الذي يستعد فيه لتولي مهام جديدة في بلده، تعرب له حكومة جمهورية مالي، من خلالي، عن امتنانها المطلق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على تجديد ولاية البعثة ومعداتنا بشكل يتكيف مع الحالة.

وأود أن أختتم بياني، كما بدأت، بالإعراب مجدداً عن امتنان شعبنا للأمم المتحدة وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم الثابت والمتعدد الأشكال منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٢. وأشكرهم مرة أخرى على كل ما قدموه من دعم إلى مالي على مر السنين في ممارسة سيادتها على كامل أراضيها؛ وعلى احترامهم لسلامة مالي الإقليمية ووحدةها الوطنية وللطابع الجمهوري والعلماني للدولة؛ وأخيراً، على كل الدعم المقدم طوال عملية الجزائر وخلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة.